المنتصف الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٧/٦ الموافق ٢٥ ذو القعدة ١٤٤٢هـ العدد ٤٩٨ السنة التاسعة عشرة

المنتصف الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

عن الصراع في «معركة الرواية».. خسارة إسرائيلية متعدّدة الأبعاد!

صفحة (٢)

من «الحسم» إلى «النصر»: عن الارتباك في المفاهيم العسكرية في إسرائيل (قراءة في دراسة جديدة)

صفحة (٤)

امتحان الحكومة الإسرائيلية في تمديد قانون الحرمان من لمّ الشمل مؤشر على مدى تماسكها!

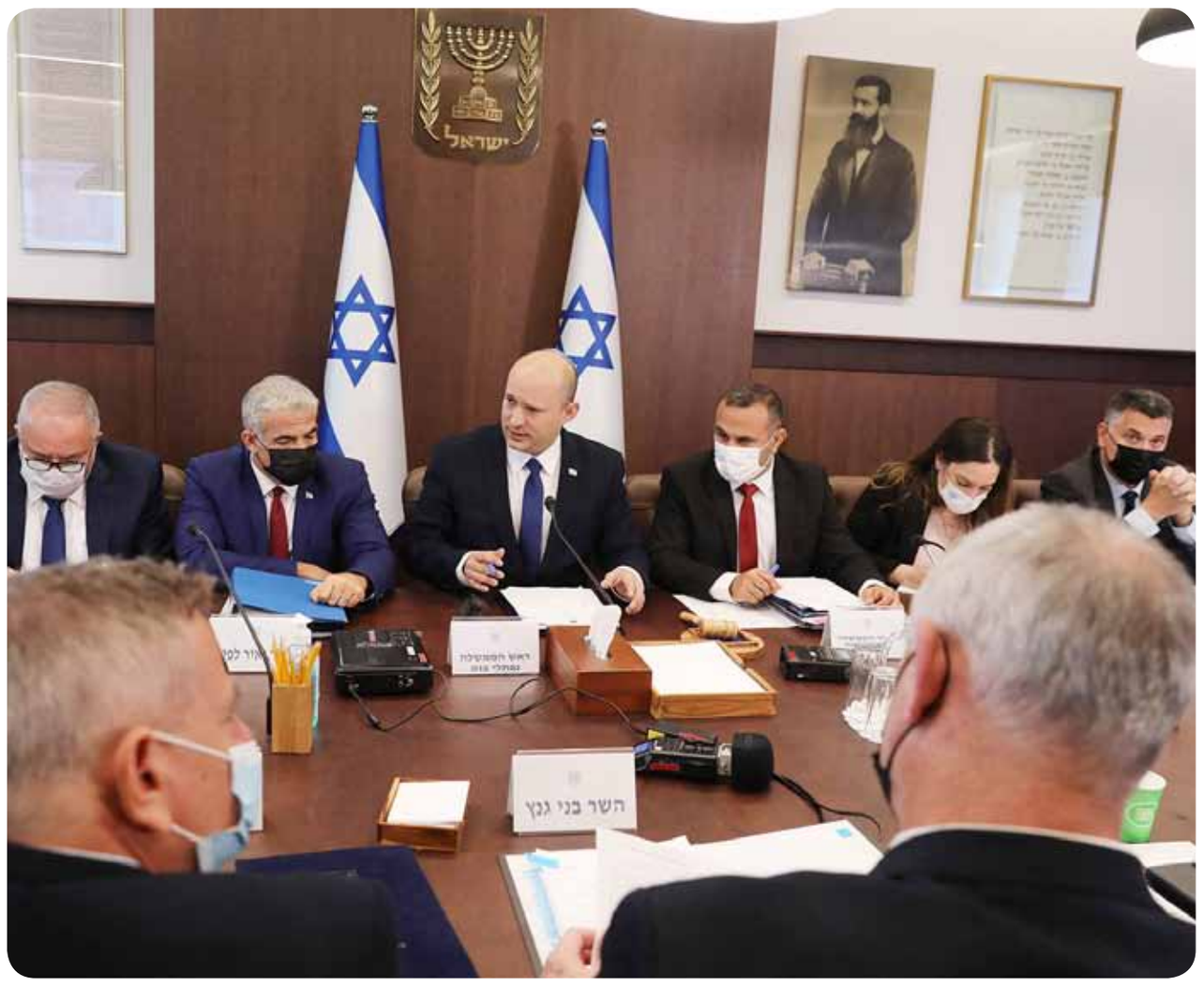

بينيت وحكومة في حقل ألغام.

(أ ف ب)

كتب برهوم جرايسي:

تواصل الحكومة الإسرائيلية مع انتهاء أسبوعها الثالث، منذ حصولها على الثقة، معركتها لضمان ثبات الائتلاف الحاكم، الذي يجمع عدة تناقضات على المستوى الإسرائيلي الداخلي، وبشراكة كتلة الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية، إن كان على مستوى عدم نشوب خلافات الداخلية في الائتلاف، أو على مستوى مواجهة المعارضة اليمينية الاستيطانية، بقيادة الليكود، التي باتت على استعداد لنقض بديهيات سهولة سن القوانين العنصرية، من أجل إنهاء عمر الحكومة، وجعله أقصر ما يكون، وهذا ما يظهر جليا في المعركة على تمديد سريان قانون الحرمان من لم الشمل، ومطلبها بسن «قانون الهجرة» الجديد، الذي يطرحه الليكود، ومن شأنه أن يفجر خلافات داخل الائتلاف الحاكم.

فيوم الأحد الرابع من تموز الجاري، انتهى سريان القانون المؤقت الذي يحرم العائلات الفلسطينية، التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية وقطاع غزة أو من دول عربية، من لم الشمل. وهو القانون الذي سنّه الكنيست لأول مرة في العام ٢٠٠٣، كقانون مؤقت لعام واحد، ومنذ ذلك العام يتم تمديده سنويا، في بحر شهر حزيران، لعام إضافي.

من المفترض أن يصوّت الكنيست هذا الأسبوع على تمديد القانون، إلا أن احتمال تأجيل التصويت يبقى قائما، إذا لم تضمن الحكومة أغلبية واضحة، وهذه أغلبية لم تكن قائمة حتى مطلع الأسبوع. ويُعد هذا القانون من أشرس القوانين العنصرية التي دخلت إلى كتاب القوانين الإسرائيلي في العقدين الأخيرين. وتعرف إسرائيل الرسمية وأحزابها مدى العنصرية والاستبداد في هذا القانون، الذي يتناقض مع أبسط حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية، بأن يختار الإنسان شريكة حياته، أو شريك حياتها، ولهذا فإنه على الرغم من وجود أغلبية فورية مطلقة لهذا القانون، في كل واحدة من الولايات البرلمانية، وفي ظل كل الحكومات في السنوات الـ ١٨ الأخيرة، من أضعفها إلى أقواها، فإن إسرائيل لا تجرؤ على سن القانون بشكل ثابت.

ولربما لم يخطر ببال الائتلاف الحكومي الجديد أن يكون هذا القانون مصدر خلاف في الكنيست بين الائتلاف والمعارضة، إذ إنه في كل الولايات البرلمانية تلاقت المعارضة المركزية المنافسة على الحكم، مع الحكومة، في تمرير هذا القانون. إلا أن الائتلاف اصطدم بواقعين اثنين: المعارضة من اليمين الاستيطاني، بقيادة الليكود، والذي اختار أن يجعل القانون ورقة مماحكة حزبية برلمانية، وثانيا ظهور معارضة في داخل الائتلاف.

المعارضة داخل الائتلاف

يجمع الائتلاف الحاكم، كما هو معروف، كتلا من اليمين الاستيطاني المتطرف، وكتلا من تلك التي تحسب حسب التعريفات الإسرائيلية على ما يسمى «اليسار الصهيوني»، وخاصة كتلة ميرتس، وإلى حد ما كتلة حزب العمل، إضافة إلى كتلة القائمة العربية الموحدة، ذراع الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي.

وخلال الأيام الأخيرة، صدرت أصوات عدة من داخل الائتلاف تعارض تمديد مفعول القانون. فقد أعلن نواب في القائمة العربية الموحدة رفضهم لتأييد القانون، رغم كونهم جزءا من الائتلاف الحاكم. ولكن لاحقا، أعلنت القائمة أنها تجري مفاوضات «لتحسين القانون»، وجعله أخف وطأة. وهذا الموقف تم طرحه في الجلسة الدورية للجنة المتابعة العليا لفلسطينيي الداخل، يوم الخميس الماضي، فجاء رفض الأحزاب تبني موقف المفاوضة، لأن مفاوضات بشأنه تعني قبولا بشرعيته.

خلال الأيام الماضية، أعلن عدد من أعضاء الكنيست من كتلة ميرتس رفضهم لتمديد القانون، إلى أن صدر موقف رسمي من رئيس الحزب، وزير الصحة نيتسان هوروفيتس، مساء الخميس، معلنا رفض كتلته تمديد قانون الحرمان من لم الشمل، كرد على قرار رئيس حكومته تثبيت البؤرة الاستيطانية على جبل صبيح وسط الضفة الغربية، والتي أطلق عليها اسم «أفيتار».

إلا أن هوروفيتس، الذي اتخذ ذريعة رسمية لرفض القانون، يعرف أن في كتلته نوابا يعارضون القانون كليا، أو لنقل لا يمكنهم تأييد القانون، من بينهم نائبان عربيان، ولكن من أبرز المعارضين، النائبة الجديدة المحامية غابي لاسكي، التي باتت عضو كنيست في أعقاب القانون الذي يجيز استقالة وزراء من عضوية الكنيست. ولاسكي محامية متخصصة بحقوق الإنسان وحريات التعبير والنشاط السياسي، دافعت عن ناشطين سياسيين من الحركات الإسرائيلية السلامية، وأيضا عن فلسطينيين، من أبرزهم عهد التميمي، كما دافعت عن الحق في العمل السياسي في إطار حركات المقاطعة لإسرائيل. وهي دائما على قائمة المعرّضين للهجوم السياسي من الحركات اليمينية المتطرفة. وتعرف كتلة ميرتس أن تصويتها إلى جانب القانون، سيجعلها عرضة لهجوم من أوساط من جمهور مصوتيها.

المشكلة بحجم أقل، قائمة أيضا في كتلة حزب العمل، الذي كان في حكومة أريئيل شارون، حينما تم سن القانون لأول مرة في العام ٢٠٠٣، ودعم القانون في كل حكومة شارك بها في السنوات الأخيرة، ولم يعترض على القانون حينما كان في صفوف المعارضة في السنوات الـ ١٨ الأخيرة. إلا أن الحزب بات اليوم بقيادة مختلفة من حيث الوجوه، وبشكل خاص رئيسة الحزب ميراف ميخائيلي، التي عارضت القانون مرارا منذ أن دخلت إلى الكنيست لأول مرة في العام ٢٠١٣، وهي تُعد من الجناح اليساري الصهيوني في حزبها.

كذلك في حزب العمل معارضة من نواب، أبرزهم النائبة العربية ابتسام مراعنة. ما يعني أن الائتلاف الذي يرتكز على ٦١ نائبا لا يمكنه الارتكاز على هذه القاعدة، في التصويت على تمديد القانون الذي من المفترض أن يجري هذا الأسبوع، إذا لم تقرر الحكومة تأجيل التصويت على القانون.

كتل المُعارضة

كما ذكر، فإنه لم يكن في وارد الائتلاف أن يلقى قانون الحرمان من لم الشمل، معارضة من كتل اليمين الاستيطاني المعارضة للحكومة الحالية، إلا أن الليكود بقيادة نتنياهو، ومعه الكتل الحليفة الثلاث: «الصهيونية الدينية» الاستيطانية المتطرفة وشاس ويهدوت هتوراة، أعلنت تصويتها ضد القانون بهدف إسقاط الحكومة.

ولم تلتفت هذه الكتل لكل الديباجات التي وضعتها هي في ما مضى بشأن القانون، الذي تزعم إسرائيل أنه يمنع «حق عودة فلسطيني بشكل غير مباشر»، أو أنه «يشكل خطرا على يهودية إسرائيل».

حتى مطلع الأسبوع الجاري، لم تظهر حلقات ضعيفة في هذا المعسكر المتماسك، مثل أن يعلن نواب أنهم سيغادرون القاعة لدى التصويت على القانون. وقد استبق رئيس كتلة يهدوت هتوراة للحريديم الأشكناز، موشيه عفني، مهددا كتلة الليكود بأن أي خرق للاتفاق على معارضة القانون، سيعني تفكيك المعسكر.

هذه ليست أول مرّة يتخذ فيها بنيامين نتنياهو موقفا كهذا. فعلى سبيل المثال، حينما كان الليكود في المعارضة (برئاسة إسحق شامير)، لحكومة إسحق رابين، في نهاية العام ١٩٩٢، قرر عدم دعم اقتراح حجب الثقة الذي بادرت له كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، برئاسة توفيق زياد في حينه، الذي جاء في حينه على خلفية إبعاد ٤١٦ عضوا من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إلى مرج الزهور في جنوب لبنان.

لكن بعد عامين تقريبا حينما بات الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، قرر دعم اقتراح الجبهة لحجب الثقة عن حكومة رابين، الذي جاء على خلفية بناء مستوطنة على جبل أبو غنيم، شمالي بيت لحم، واسمها حاليا «هار حوما».

يشار هنا إلى أنه حتى لو سقط القانون هذا الأسبوع، أو اختارت الحكومة عدم تمديد سريانه، فإن هذا لن يغير واقع الحال بشيء، وسيستمر حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، لأن كل طلب بحاجة إلى موافقة وزير الداخلية، وحاليا وزيرة الداخلية هي أييلت شاكيد من حزب «يمينا» اليميني المتطرف.

تحدي قانون الهجرة

في إطار مماحكته للحكومة الجديدة، طرح الليكود شرطا على الحكومة بأنه مستعد لتمرير القانون لعام إضافي، شرط أن توافق الحكومة على مشروع قانون الليكود: «قانون أساس الهجرة». وهو قانون يستهدف بصيغته المهاجرين بشكل مخالف للقوانين الإسرائيلية، من أفريقيا ودول أخرى، وهم حسب التسمية الإسرائيلية «متسللون». وينص القانون على «حق إسرائيل» كونها «يهودية ديمقراطية» في أن تدافع عن هويتها، وعلى هذا الأساس يكون من حقها إما سجن أو احتجاز أو إبعاد المهاجر الأصلي إلى وطنه أو إلى أي بلد آخر.

يريد الليكود أن يكون مشروع القانون هذا قانون أساس، بمعنى قانون دستوري، وأنه لا يمكن تعديله أو إلغاؤه، إلا بأغلبية عددية لا تقل عن ٨٠ نائبا، من أصل ١٢٠ نائبا. وهذا قانون له أغلبية فورية في الكنيست، على أساس أن غالبيته من اليمين الاستيطاني المتشدد. ولكنه يُعد قانونا خلافيا داخل الائتلاف الحاكم، لأن كتلتي العمل وميرتس تعارضان مشروع هذا القانون، الذي في بنوده ما يتعارض مع القانون الدولي. بمعنى أن الليكود يسعى لخلخلة الائتلاف الهش، من خلال هذا القانون، ولم يلق عرض الليكود ردا من الحكومة. ويشار إلى أنه حسب اتفاقيات الائتلاف، فإن أطراف الحكومة اتفقت في ما بينها على تأجيل كافة القوانين الخلافية إلى ما بعد مرور عام كامل على تشكيل الحكومة، وهذا حتى الآن ما زال قائما.

تحدي الموازنة العامة

إذا اجتازت الحكومة عقبة تمديد قانون الحرمان من لم الشمل، فإنها ستنتقل إلى امتحان لا يقل صعوبة، وهو إقرار ميزانية الدولة العامة للعامين الجاري والمقبل ٢٠٢٢، بعد أن انتهى العام ٢٠٢٠ من دون ميزانية مقررة.

وحسب الجدول الزمني الذي وضعه الائتلاف، فإن الميزانية المزدوجة يجب أن تقر حتى الخامس من تشرين الثاني المقبل، على أن يصادق عليها الكنيست بالقراءة الأولى حتى نهاية شهر آب المقبل، بمعنى خلال العطلة الصيفية للكنيست.

ومثل كل حكومة جديدة، فإن كل ائتلاف حاكم جديد، تكون الاتفاقيات فيه تعج بطلبات مالية تقدّر بمليارات الشواكل، والتي تطلب الكتل المشاركة في الحكومة صرفها على هذا المجال أو ذاك، بموجب أجندة كل منها، وتقريبا كل الاتفاقيات تنص على بنود مالية، ولكن أبرزها من حيث حجمها هي الاتفاقية المبرمة مع كتلة القائمة العربية الموحدة، فهناك الحديث عن صرف مليارات كثيرة.

إلا أن وزير المالية الجديد أفيغدور ليبرمان قال في خطاب له، في الأسبوع الماضي، إن ميزانية الدولة ستكون إشكالية، إلى درجة أنها قد لا تجد أغلبية برلمانية. وتصريح ليبرمان هو رسالة واضحة إلى كتل الائتلاف، بأن ليس كل مرادها سيتحقق، ولربما أن الميزانية الجديدة على الأقل في العامين الجاري والمقبل لن تتجاوب مع طلبات الائتلاف.

هذا لم يأت من فراغ، فليبرمان الذي دخل إلى منصبه قبل ثلاثة أسابيع، أعلن أنه لن تكون هناك ضرائب جديدة، إلا أنه اصطدم بواقع مالي صعب، سيتطلب من حكومته إجراء تقليصات، كي تقلص العجز في الموازنة العامة، الذي يحوم حول نسبة ١٠٪ من حجم الناتج العام، بدلا من نسبة يطلبها بنك إسرائيل المركزي وهي ٢,٥٪.

كما أن على الحكومة الجديدة خفض حجم الدين العام، الذي قفز من ٦٠٪ من حجم الناتج العام في نهاية العام ٢٠١٩، إلى نسبة ٧٢,٤٪ في هذه المرحلة. وقد حذر بنك إسرائيل المركزي من أنه في حال لم يتم اتخاذ إجراءات اقتصادية في الميزانية العامة، فإن الدين العام سيواصل ارتفاعه.

ويرفض ليبرمان حتى الآن توجهات بنك إسرائيل حول التخطيط لزيادة الضرائب ابتداء من العام ٢٠٢٣؛ أي ما بعد العام التالي، إلا أنه سيكون على ليبرمان التعويض عن عدم رفع الضرائب، من خلال تقليصات عامة في بنود الموازنة العامة، والتي ستطال عمليا ليس فقط ميزانيات تطلبها كتل الائتلاف، وإنما ميزانيات أساسية قائمة، وخاصة في القطاع الخدماتي الاجتماعي، المستهدف أولا في كل تقليصات تُقرّ في الموازنة العامة.

كلمة في البداية

علاقات إسرائيل والولايات المتحدة في ظل الحكومة الجديدة.. بين التحوّلات والرغبات

بقلم: أنطوان شلحت

كان من أول الوعود التي أطلقها وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد يائير لبيد، الذي هو أيضاً رئيس الحكومة البديل، هو الوعد بتحسين العلاقات بين إسرائيل والحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة في ظل الحكومة الجديدة. وجاء هذا الوعد خلال اللقاء الذي عقده لبيد يوم ٢٧ حزيران الفائت مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في العاصمة الإيطالية روما. وقال لبيد في تصريحات لوسائل الإعلام: «في الأعوام الأخيرة ارتُكبت أخطاء كثيرة وتضررت مكانة إسرائيل بين الحزبين في الولايات المتحدة، ونحن سوف نصلح هذا سوية. لا توجد علاقة لإسرائيل أهم من علاقتها بالولايات المتحدة، ولا توجد صديقة مخلصة للولايات المتحدة أكثر من إسرائيل. إن وزير الخارجية الأميركي وأنا نمثل حكومتين جديدتين، لكن هناك تقاليد طويلة المدى من الصداقة الوثيقة والتعاون، وفي الأيام الأخيرة تحدثت مع مجموعة من القادة الديمقراطيين والجمهوريين وذكرت لهم أن إسرائيل تشترك معهم في القيم الأميركية الأساسية: الحرية والديمقراطية والسعي المستمر لتحقيق السلام.»

واضح أن وزير الخارجية يحمّل رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو مسؤولية تراجع العلاقة مع الحزب الديمقراطي الأميركي لأسباب كثيرة، قد يكون أهمها قلب ظهر المجن للموقف الإسرائيلي التقليدي الذي حافظ على المسافة نفسها من الحزبين، من خلال تأجيج موقف معادٍ للحزب الديمقراطي ولا سيما إبان ولاية الرئيس السابق باراك أوباما، تطوّر فيما بعد إلى موقف منحاز إلى الحزب الجمهوري خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب.

وما زلنا نذكر كيف أن الناطقين بلسان نتنياهو وحكمه فتحوا النار على فترة حكم أوباما فور انتهائها ثم عند مقارنتها بفترة حكم ترامب.

وبرأي هؤلاء تميزت وجهة نظر أوباما، كما برز في كتاباتهم، بالمبادئ العشرة التالية:

انتهاء عصر التفرد والاستثنائية الأخلاقية، العسكرية والردعية، الأميركي.

الإحجام عن إطلاق عملية سياسية أو عسكرية أميركية من جانب واحد وتفضيل الانخراط في أطر دولية.

اعتبار الأمم المتحدة جسماً رائداً في بلورة وتصميم الساحة الدولية.

الاعتراف بأوروبا المتصالحة والمبتعدة عن المواجهات وعن استخدام الخيار العسكري كنموذج يُحتذى.

تبني منظور مؤسسة وزارة الخارجية المنفصل، عادة، عن الواقع المركّب في الشرق الأوسط وعن المزاج الوطني السائد في الشارع والكونغرس الأميركيين والأقرب إلى المزاج الكوني السائد في وزارة الخارجية البريطانية.

التفاوض، الصلح والاحتواء وليس الصدام والإخضاع، كوسائل أساسية رائدة في العلاقات مع أنظمة خارجة عن القانون (كما في حالة الاتفاق النووي مع إيران).

اعتبار الإسلام والمنظمات الإسلامية حلفاء محتملين وليس خصوماً وأعداء قتلة.

حظر استخدام تعبير «إرهاب إسلامي».

النظر إلى القضية الفلسطينية بوصفها جذر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبؤرة الهزات في الشرق الأوسط، وبؤبؤ العين العربية.

الفرضية القائلة بأن التسوية أو الحل وليس إدارة الصراعات هو المسار الواقعي والمفضّل لتقليص الهزات في الشرق الأوسط.

غير أنه خلافاً لوجهة نظر أوباما هذه، يهتدي ترامب بجملة مختلفة تماماً من المبادئ هي، كما ورد في كتابات أنصار نتنياهو، التالية:

التطلع إلى «إعادة الولايات المتحدة إلى سابق عظمتها ومجدها» عن طريق تحسين وضع الاقتصاد، الدفع نحو الاستقلال النفطي وزيادة ميزانية الأمن.

استقلال السياسة الخارجية، الأمنية والتجارية الأميركية، وعدم الارتباط بقرارات وإجراءات متعددة القوميات.

الاعتراف بعدائية الأمم المتحدة تجاه الولايات المتحدة وبالتأثير المحدود لهذه المنظمة على الحلبة الدولية.

التحفظ العميق والغاضب على الأداء السياسي، الأمني والتجاري الأوروبي (ومن جانب حلف «ناتو» أيضاً)، في مقابل توثيق التعاون مع الدول الحليفة للولايات المتحدة، وفي مقدمها إسرائيل.

انزياح حاد عن وجهة نظر مؤسسة وزارة الخارجية وتبني المزاج الوطني السائد لدى غالبية الجمهور الأميركي، وخاصة لدى سكان المدن الصغيرة.

الصدام والردع وعدم القبول في مقابل أنظمة خارجة عن القانون، كما يتجسد هذا في الانسحاب والتنصل من الاتفاق النووي مع إيران وفرض عقوبات غير مسبوقة في حدتها على نظام الملالي.

الوعي بمكانة الولايات المتحدة وصورتها بوصفها «الشيطان الأكبر» في نظر الملالي في إيران وجهات إسلاموية أخرى.

الاعتراف بأن الإرهاب الإسلامي يشكل خطراً جلياً وفورياً على الولايات المتحدة وحلفائها.

القول إن القضية الفلسطينية لا تشكل أساس الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وليست عاملاً مركزياً في تصميم الشرق الأوسط ولا هي بؤبؤ العين العربية.

الهدف القابل للتحقيق في الواقع الشرق أوسطي الراهن ليس حل الصراعات وإنما إدارتها، من خلال الإقرار بطابع الشرق الأوسط المتقلب، غير المتسامح والعنيف، وهو المنطقة الحيوية جداً للدفع قدماً بمصالح الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإن الاستنتاج الذي خلص إليه لبيد فيما يتعلق بمسؤولية نتنياهو عن دهورة العلاقات بين إسرائيل والحزب الديمقراطي، لا يكفي لوحده من أجل تأطير ماهية العلاقة الحالية بين الجانبين، والتي تشهد تحولات شفّت عنها عدة صيحات سبق أن توقفنا عندها أكثر من مرة. وهذا ما أشارت إليه الكثير من التحليلات الإسرائيلية، ومن آخرها تلك التي قدمت قراءة للموقف الأميركي إزاء الهبة الفلسطينية الشعبية الأخيرة وخصوصاً حيال الحرب على غزة. وهو موقف خضع بكيفية ما إلى عدة عوامل، من ضمنها ضغوط تمارسها بعض الأوساط الراديكالية في الحزب الديمقراطي على الإدارة الأميركية الحالية لتغيير مقاربتها حيال القضية الفلسطينية إلى ناحية التخفيف من غلواء الانحياز إلى إسرائيل وسياستها.

ولا شك في أن هذه التحولات ستنطوي على تأثير في العلاقات الثنائية لم تظهر مؤشراته الكاملة بعد في هذه الأيام. وقد تكون لهذا التأثير انعكاسات أيضاً على الرغبات في إسرائيل بموجب ما عبر عنها وزير خارجيتها الذي آثر أن يرجع سبب ما لحق في العلاقات مع الديمقراطيين إلى ما أقدم عليه نتنياهو متجاهلاً عوامل أخرى تحدث في العمق وتحت السطح، وربما تكون هي الأكثر أهمية في استقراء الواقع الأميركي، وفي تقديم صورة عامة تغاير تلك التي تسببت بترسيخ معتقدات لا تعكس بالضرورة واقع الحال.

عن الصراع في «معركة الرواية».. خسارة إسرائيلية متعدّدة الأبعاد!

غيتار على بقايا جدار في مقهى بغزة يوم ٢٢ حزيران الماضي. (أ ف ب)

كتب خلدون البرغوثي:

وصف متحدث سابق باسم الجيش الإسرائيلي الهبة الفلسطينية الأخيرة والحرب على قطاع غزة (٦ – ٢١ أيار ٢٠٢١) بأنها شكلت هزيمة لإسرائيل عالميا على منصات التواصل الاجتماعي. هذا المتحدث هو رونين مانيليس، الذي شغل منصب الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في الفترة بين أيار ٢٠١٧ وأيلول ٢٠١٩، وقد انتقد في أكثر من مقابلة الأداء الإعلامي الإسرائيلي الرسمي في مواجهة الرواية الفلسطينية التي تمكنت من إثبات نفسها قبل وخلال وبعد الفترة أعلاه. ولم يكن مانيليس الوحيد الذي أشار إلى تدهور صورة إسرائيل عالميا وعجزها عن تسويق روايتها، مقابل تعزيز الفلسطينيين روايتهم بشكل فاق التوقعات.

إخفاق في «معركة الهاشتاغ»

يستعرض مانيليس في مقابلة مع القناة ١١ التابعة لهيئة البث الإسرائيلية الرسمية الجديدة، أسباب إخفاق إسرائيل إعلاميا في حربها على غزة. يسمي مانيليس ذلك بـ«حرب الهاشتاغ»، ويقول إن أهم الأسباب لهذه الهزيمة هو غياب المتحدثين الرسميين عن كاميرات وسائل الإعلام الدولية، فالمتحدث الوحيد الذي كان يظهر هو المتحدث باسم الجيش، وكان يلقي بيانا قصيرا جدا، ويعرض فيديوهات معدة مسبقا، فيما كان يغيب المتحدثون باسم الحكومة الذين يرتدون البدلة الرسمية لا العسكرية عن الشاشات، رغم أن الحرب على غزة لم تكن عسكرية فقط.

ويشير مانيليس إلى أن الفلسطينيين ومناصريهم تمكنوا من تنظيم أنفسهم بشكل جيد جدا، واستخدموا هاشتاغ SaveSheikhJarrah (أنقذوا الشيخ جراح) قبل الحرب على غزة والذي تصدر مواقع التواصل الاجتماعي، ومع بدء الحرب على القطاع في ١٠ أيار ٢٠٢١ تصدر هاشتاغ GazaUnderAttack (غزة تحت الهجوم) المشهد الإعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي بنشره عشرات ملايين المرات في منشورات ضد إسرائيل، وبلغ مستويات «مجنونة» حسب وصف مانيليس.

في المقابل بقي هاشتاغ IsraelUnderAttack (إسرائيل تحت الهجوم) وهاشتاغ IsraelUnderfire (إسرائيل تحت النار)، في مستويات نشر منخفضة جدا، في ظل الغياب التام لأي جهد إسرائيلي رسمي لمواجهة انتشار الرواية الفلسطينية.

مانيليس يشير أيضا إلى أنه وبعد حرب إسرائيل على لبنان العام ٢٠٠٦ قررت لجنة فينوغراد التي تولت التحقيق في إخفاق إسرائيل في الحرب، إقامة هيئة تتولى مهمة إدارة «الهسبراه» (الدعاية الإسرائيلية)، وتم ذلك العام ٢٠٠٧ عبر إنشاء «إدارة المعلومات الوطنية»، لكن مكاتب هذه الإدارة لم تكن تعمل في السنتين الأخيرتين، ولو كانت تعمل فإن ذلك لم يكن ليحل مشكلة الصلاحيات والمسؤولية التي باتت مقسمة بين عدد كبير من الوزارات الإسرائيلية. كما أن إسرائيل لم تكن تستغل الوسائل التكنولوجية الأساسية في جمع ونشر المعلومات.

إسرائيل تتعمد التضليل

في صحيفة «هآرتس» تناول عومر بن يعقوب ما سماها «حرب المعلومات» بين الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية. واعتبر أن هذه الحرب عالميا وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في المواجهة العسكرية الأخيرة في غزة.

واستعرض الكاتب ضعف الجهد الإسرائيلي مقابل الفعل الفلسطيني أو الفعل المناصر لفلسطين. وأشار إلى قيام المتحدث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية باللغة العربية، أوفير جندلمان، بنشر مقطع فيديو على فيسبوك ادعى أنه «دليل قاطع» على أن «حماس» ترتكب جرائم حرب بإطلاقها صواريخ من حي سكني في غزة، لكن تبين أن الفيديو ليس فلسطينيا وقد يكون مصدر الصواريخ سورية أو العراق. كما أشار بن يعقوب إلى فيديو نشره يائير، نجل بنيامين نتنياهو، في حسابه على «إنستغرام» ادعى فيه أن الفلسطينيين في غزة يفبركون الجنازات، وتبين أن مقطع الفيديو قديم وتم تصويره في مصر.

واعتبر بن يعقوب الجهد الفلسطيني بمثابة «انتفاضة انفوغرافيك» تضمنت سيلا من الميمات Memes (الصور المعدلة أو المشروحة بنص بسيط) والرسوم التوضيحية المصممة لشرح موقف الفلسطينيين بطريقة سهلة الوصول إلى الجمهور.

ويقر بن يعقوب أن فيسبوك واستجابة لطلب إسرائيل أنشأ مركزاً خاصاً لمراقبة التحريض أثناء الحرب على غزة عمل فيه ٨٠ شخصا يتحدثون العربية والعبرية، وقاموا بإزالة مئات المنشورات عن فيسبوك وإنستغرام. ورغم انتهاء القتال الفعلي على الأرض، يقول بن يعقوب، فمن المرجح أن تستمر «حرب المعلومات» لفترة طويلة قادمة.

وفي انتقاد آخر لفشل إسرائيل في مواجهة الرواية الفلسطينية، كتب المختص في قضايا التشهير والأزمات في مواقع التواصل الاجتماعي، أساف شموئيلي، مقالا في صحيفة «ذي ماركر» خلال الحرب على غزة قال فيه «إن إسرائيل تغوص حاليا في الأزمة الحالية وهي تعرف رواية الطرف الآخر وقصته. رواية حماس تقول إن الحرب على القدس، وعلى الشيخ جراح وعلى الأقصى، ومن هناك كانت البداية: (ألقيتم القنابل على مقدساتنا، سنطلق الصواريخ على القدس)، ونجاح الحركة وجرأتها أديا إلى اشتعال الوضع ووقوع ما يمكن وصفه بهجوم استراتيجي على التعايش العربي اليهودي». ويضيف شموئيلي «بالمقابل كان الوضع في الجانب الإسرائيلي أكثر تعقيدا: لم تكن هناك رواية أصلا.. كنا نبحث عن واحدة. وهذا البحث قادنا إلى تعميق الأزمة». والفكرة بسيطة: ينسب الناشطون على الإنترنت إلى إسرائيل سلوكا سلبيا معينا، منحرفا عن الأعراف المتفق عليها ويحاولون إثبات ذلك، فيرسمون خطأ ومن خلاله يحاولون أن يقولوا في أي عالم يريدون العيش، ووفقاً لهذا الخط، يجب أن تخجل إسرائيل من سلوكها وتغير طريقها.

«وحتى كتابة هذه السطور»، يقول شموئيلي «كان مقابل كل مليون تغريدة في هاشتاغ FreePalestine وGazaUnderAttak حوالي ١٥٠٠٠ تغريدة بهاشتاغ StandWithIsrael وRightToSelfDefens وهذا ليس في صالحنا. ففي ظل غياب الرواية فإن معركتنا خاسرة منذ اللحظة الأولى. نحن ندير معركة بأساليب قديمة، مثل قصة الوصول إلى الغرف المحصنة خلال ثوان، ومعركة الحياة تحت الصواريخ. هذه المعركة انتصر الفلسطينيون فيها بسهولة في ظل صور الدمار في غزة. نحن لم نقرر نهائيا إن كنا نحارب من أجل حقنا في العيش هنا، أو من أجل رغبتنا بالهدوء للشعبين، وهذه الفجوة ليست لصالح روايتنا، ويجب الانتباه إلى أننا ندير مثلا الحوار التالي أمام العالم: 'هل يوجد فلسطينيون أصلا، أم أنهم شعب تم اختراعه؟'».

معركة الرواية ليست أقل أهمية من معركة الدبابات

انتقد داني دانون، سفير إسرائيل السابق في الأمم المتحدة أيضا فشل إسرائيل في معركة الرواية، واعتبر أن الحرب على الرواية توازي في أهميتها الحرب بالدبابات والطائرات. وهاجم دانون في مقابلة مع صحيفة «يسرائيل هيوم» جهاز الدعاية الإسرائيلية «الهسبراه»، وقال إن إسرائيل كانت متأخرة وغير قادرة على مجاراة الأحداث بنشر فيديوهات ومضمون للرد على الرواية المضادة. وأكد دانون أن «إدارة المعلومات الوطنية» التي أنشأت لتتولى قيادة معركة الرواية لا تعمل منذ سنوات، ولا يوجد مسؤول عنها أصلا. وأشار دانون إلى أن الجيش الإسرائيلي لم يعمل على ترويج الرواية الإسرائيلية في مواقع التواصل الاجتماعي عبر تمويل هذه الرواية لأنه يفتقر للموازنات المخصصة لذلك. وحمل دانون المسؤولية في ذلك للمستوى السياسي في إسرائيل المنشغل بشؤونه الذاتية. وأكد دانون أيضا أن المعركة الأخيرة كانت تفتقد عنصرين أساسيين هما السرعة في الرد على الروايات المضادة، والتعاون بين أجهزة الأمن ووزارة الخارجية في توفير المواد التي تعزز الرواية الإسرائيلية. ودعا إلى وضع «إدارة المعلومات الوطنية» تحت سيطرة وزارة الخارجية التي تعاني هي أصلاً من التهميش في السنوات الأخيرة. كما قال إنه من الضروري أن يتم تنظيم مجموعات من المتطوعين للمساهمة في تكوين جيش منظم وممول يتولى نشر الرواية الإسرائيلية في المعركة المقبلة التي ستقع لا محالة.

لعل من العوامل التي ساهمت في نشر الرواية الفلسطينية، تبني مشاهير عالميين لها، فالشقيقتان من أصول فلسطينية بيلا وجيجي حديد شاركتا فعليا في التظاهرات التي خرجت في الولايات المتحدة للتضامن مع الفلسطينيين ضد الحرب الإسرائيلية ونشرتا صورا لهما وهما ترفعان العلم الفلسطيني وتتوشحان بالكوفية. وبيلا حديد التي يتابعها على حساب انستغرام أكثر من أربعين مليون شخص، انتقدت إسرائيل ومساعيها لطرد الفلسطينيين من حي الشيخ جراح، وعن الحرب على غزة كتبت مع صورة لمبان مدمرة: «هؤلاء هم أهل غزة ويتم استهدافهم، وهذا عمل لاإنساني، تم تنفيذه دون رأفة، هذا خطأ، هذا مقرف، وهذا أيضا غير قانوني». وساهم عدة مشاهير في فضح جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين، ما ساهم في نشر الرواية الفلسطينية ولفت نظر مئات ملايين المتابعين، ما أضعف الرواية الإسرائيلية. بالمقابل شن مؤيدو إسرائيل ومنهم مشاهير إسرائيليون مثل الممثلة غال غادوت، هجوما على المشاهير المناصرين لفلسطين، وكالعادة تم التركيز على اتهام هؤلاء بالعنصرية ضد اليهود وبمعاداة السامية، لكن ذلك لم يؤد إلى تراجعهم عن موقفهم، وكتبت جيجي حديد عن الفرق بين معاداة السامية المرفوضة وبين الحق في انتقاد إسرائيل وجرائمها ضد الفلسطينيين وعن حقها في دعم حقوق الفلسطينيين، وهذا الأمر مهم جدا في الرد على الرواية الصهيونية القائمة على قمع منتقدي إسرائيل باتهامهم بمعاداة السامية.

نواب وسيناتورات أميركيون ضد إسرائيل

ومما ساهم في لفت النظر إلى الرواية الفلسطينية أيضا، جهود نواب وسيناتورات في الكونغرس الأميركي ضد سياسة الولايات المتحدة في دعم إسرائيل عسكريا. ففي خطوة اعتبرت رمزية لكنها لفتت النظر إلى الوضع في فلسطين، تقدمت النائبتان ألكساندريا أوكاسيو كورتيز ورشيدة طليب والنائب مارك بوكان بمشروع قانون دعمه ٦ آخرون من الديمقراطيين اليساريين بهدف منع صفقة لبيع أسلحة بقيمة تجاوزت ٧٠٠ مليون دولار لإسرائيل. ورغم أن الخطوة اعتبرت رمزية في ظل الدعم الكبير لإسرائيل في صفوف نواب وسيناتورات الحزبين الديمقراطي والجمهوري، لكنها لفتت النظر بشكل كبير إلى الدعم الأميركي المفتوح لإسرائيل وضرورة الرقابة عليه.

وقالت كورتيز «يجب علينا ألا نرسل أسلحة هجومية لرئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لإطالة مدة العنف». اما النائب الأميركية الفلسطينية رشيدة طليب فقالت إن «الحقيقة المرة هي أن هذه الأسلحة تبيعها الولايات المتحدة إلى إسرائيل وهي على علم تام بأنها ستستعمل بغالبيتها لقصف غزة».

نتنياهو حاول حجب وسائل التواصل الاجتماعي

في ظل خسارة إسرائيل معركة الرواية وتصاعد المواجهات خاصة في المدن الفلسطينية في أراضي ١٩٤٨، وفيما تسمى المدن المختلطة، كشف موقع «واللا» في الأيام الأولى للتصعيد الأخير أن نتنياهو طلب حجب مواقع التواصل الاجتماعي عن العمل بدعوى أنها تساهم في نشر الفيديوهات التي تؤجج الوضع. الرواية التي نشرها موقع «واللا» أشارت إلى أن الشرطة الإسرائيلية وأجهزة الأمن هي التي قدمت هذا الاقتراح لنتنياهو، لكن الأمن الإسرائيلي نفى ذلك. وبحسب صحيفة «هآرتس» فإن نتنياهو هو الذي توجه بطلب إلى المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت لدراسة إمكانية حجب مواقع فيسبوك وانستغرام وتيكتوك، لكن وزارة العدل الإسرائيلية رفضت ذلك. ونقلت «هآرتس» عن مصدر مطلع قوله إن نتنياهو سعى مرتين إلى حجب مواقع التواصل الاجتماعي في إسرائيل، لكن المستشار القانوني والشاباك وأجهزة أمن أخرى رفضوا الفكرة.

اقتراح إجراءات لمواجهة الرواية الفلسطينية

رونين مانيليس الذي كان سباقا في انتقاد فشل رواية إسرائيل أمام الرواية الفلسطينية، دعا إلى اتخاذ إسرائيل عدة خطوات لتجنب الهزيمة في ميدان الرواية. يقول مانيليس إن على إسرائيل تجنيد آلاف الأنظمة الآلية الإلكترونية لتوجيهها ضد الرواية الفلسطينية، وكذلك يجب على إسرائيل تجنيد الصحافيين من أجل التحكم بالمعلومات المتوفرة للأعداء، بشرط أن لا يتم نشر أخبار كاذبة. كما طالب بإقامة هيئة قادرة على الرد على الأسئلة الصعبة التي تواجهها إسرائيل. الأهم بالنسبة لمانيليس هو تعيين قائد واحد لميدان معركة الرواية ذات الأهمية الكبرى.

ويشير مانيليس إلى أن المتحدث الوحيد خلال الحرب كان المتحدث باسم الجيش، وكان يخاطب الصحافة ويعد البيانات، لكنه لم يكن قادرا على التطرق للجانب السياسي، ولا يمكنه أن يقول ما هي أهداف هذه الحرب، ولا مدتها لأن ذلك ليس من مهامه.

وانتقد مانيليس استخدام إسرائيل صحافيين أجانب في الحرب الأخيرة في محاولتها خداع المقاومة الفلسطينية عبر إبلاغهم أن الجيش الإسرائيلي شرع بعملية برية في القطاع. وكانت المعلومة الكاذبة تهدف لاستدراج مئات المقاتلين الفلسطينيين إلى الأنفاق لقصفها وهم فيها، لكن الخطة التي عملت إسرائيل على الإعداد لها ثلاث سنوات فشلت في إثر يقظة المقاومين في غزة وامتناعهم عن دخول الأنفاق التي تعرضت لقصف مكثف. وتراجع الجيش الإسرائيلي بعد ساعتين عن الإعلان عن العملية البرية ونشر بيانا قال فيه إنه «لا يوجد جنود» داخل قطاع غزة، وإن ما حدث كان بسبب «مشكلة تواصل داخلية»، لكن صحافيين إسرائيليين وأجانب رأوا أن الجيش الإسرائيلي حاول استغلال الصحافة الأجنبية في تمرير معلومة ليست صحيحة لاستدراج المقاتلين الفلسطينيين إلى كمين.

نتنياهو يرحل.. والفلسطينيون هم الحقيقة الباقية

في تقييم لروغيل ألفر في «هآرتس»، حمّل الكاتب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو المسؤولية عن سقوط الرواية الإسرائيلية في مقابل الحقيقة الفلسطينية. وهو يشير إلى أن «نتنياهو حاول تسويق فكرة أن اتفاقيات التطبيع مع دول عربية كسرت روح الحركة الوطنية الفلسطينية، واستخف بالمحاصرين في سجن يسمى غزة، وبالمهزومين في الضفة.. أولئك المتفرقين والمعزولين واليائسين وفاقدي الأمل بالمستقبل، والمهمَلين، العاجزين عن تقرير مصيرهم».

ويضيف ألفر في مقاله الذي كتبه قبل خروج نتنياهو من الحكم: «الآن نتنياهو قد يطرد من رئاسة الحكومة وفي خلفية ذلك حرائق في محيط غزة وصواريخ تتساقط على الإسرائيليين، والعرب مهددون بالإبعاد من الشيخ جراح، ومواجهات عنيفة في الأقصى، وقصف على غزة، وفاشيون يهود متدينون يرفعون الأعلام الإسرائيلية في أزقة البلدة القديمة في القدس، ورئيس أميركي متعكر المزاج، وأمراء متوترون في الخليج.. نتنياهو يرحل والفلسطينيون باقون. إنهم الحقيقة البسيطة التي فشلت كل أكاذيبه في إخفائها. لقد أخفق رجل الدولة - الفاشل أصلاً- في التخلص منهم».

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

تظاهرة مجد الكروم يوم ٣-١٠-٢٠١٩.

صــورة «عرب ٤٨»

بعد اعتراف الشرطة بمسؤولية جهاز «الشاباك»:

العربي مشكلة أمنية والجريمة أداة لسيطرة الدولة!

كتب نهاد أبو غوش:

وأخيرا اعترف مسؤول في الشرطة الإسرائيلية بـ«السر» الذي يعرفه ملايين الناس: أقر بأن المسؤولين عن الجرائم الخطيرة في المجتمع العربي في الداخل هم في معظمهم متعاونون مع جهاز المخابرات «الشاباك»، ليخلص إلى أن وضعا كهذا يُكبّل أيدي الشرطة ويمنعها من المس بهؤلاء المتعاونين الذين يتمتعون بالحصانة.

جاء هذا الاعتراف بحسب تقرير بثته القناة ١٢ الإسرائيلية مساء الأربعاء ٢٠٢١/٦/٣٠، خلال اجتماع عقد في المقر الرئيس للشرطة، تحضيرا لاجتماع عقد لاحقا بين المفتش العام للشرطة يعقوب شبتاي ووزير الأمن الداخلي عومر بار- ليف.

جاءت هذه الاجتماعات في سياق تقييم الأحداث ومحاولات الخروج باستخلاصات من نتائج المواجهات العنيفة التي وقعت بين الفلسطينيين العرب وجماعات إسرائيلية يهودية متطرفة في عدد من المدن والبلدات العربية والمختلطة وبشكل خاص في مدن اللد ويافا وعكا، ارتباطا بالمواجهات التي عمّت الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أواسط نيسان وخاصة في القدس والمسجد الأقصى، وتزامنت مع الحرب الإسرائيلية الرابعة على قطاع غزة في شهر أيار.

وشهدت الفترة مواجهات عنيفة، وإضرام الحرائق وإغلاق الطرق، ما دفع الجماعات اليمينية المتشددة للاستنفار، وجلب المئات من عناصرها من مستوطنات الضفة للمساهمة في المواجهات. تبعت ذلك حملات اعتقال واسعة، بالإضافة إلى حملات التحريض على القيادات العربية. وأشعلت هذه الأحداث أضواء الإنذار لدى الأوساط السياسية والأمنية الإسرائيلية، التي بات بعضها يقرّ بفشل مشاريع دمج العرب وأسرلتهم وفصلهم عن بقية أبناء الشعب الفلسطيني. وأبدت الأوساط الأمنية قلقها من الخطر الذي يمثله العرب في إسرائيل، ووجود كميات كبيرة جدا من السلاح في أيديهم.

ومع أن السر لا يعود سرا إذا تجاوز اثنين، لكن في حالتنا هذه السر معروف للجميع، ومنشور في مختلف وسائل الإعلام، وشكّل مادة للدعاية الانتخابية، وورد مرارا في الوثائق الرسمية ومداولات الحكومة، وفي شكاوى واستئنافات للمحاكم والقضاء، لكن البوح به من قبل دولة إسرائيل جاء على شكل تسريبات غير رسمية، وكأنّ هدفها فقط هو إفهام الوزير العمالي بار- ليف أمرا التبس عليه، وليس وضع اليد على جوهر المشكلة، لأن مقاربة كهذه تستدعي حلولا وإجراءات، الأمر الذي يبدو أنه ما زال بعيدا عن تفكير مؤسسات الحكم في إسرائيل.

وقد سارع جهاز الشاباك لنفي الاتهامات التي أطلقها ضابط الشرطة، ووصف متحدث باسم الجهاز الادعاء بالكاذب، وليس له صلة له بالبيانات الواقعية للوائح الاتهام الأخيرة. ونقلت القناة ١٢ عن رد الجهاز أن «نشاط الشاباك في الأشهر الأخيرة أدى إلى اعتقال مئات المشتبه لارتكابهم جرائم إرهابية خطيرة بدوافع قومية».

العرب مشكلة أمنية

لا ترتبط الاتهامات ونفيها بصراع بين أجهزة متنافسة تخضع لسلطة نفس الحكومة، لأن بحثا في الموضوع يوضح أن جهاز الشرطة يتابع مختلف القضايا المتصلة بإنفاذ القانون وعالم الجريمة في الوسط اليهودي، بينما جهاز «الشاباك» الذي يفترض به أن يركز اهتمامه على القضايا التي تمثل خطرا أمنيا ذا خلفية قومية، هو الذي يتولى متابعة شؤون المجتمع العربي، وهذا ما يؤكده النائب السابق عزمي بشارة في كتاب «من يهودية الدولة إلى شارون» والذي تقتبس عنه سهى عراف في سلسلة تقارير نشرها موقع «سيحا مكوميت» ونشرتها كذلك مجلة «قضايا إسرائيلية» الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) «أن العلاقة الأساسية التي تربط الفلسطيني بالدولة هي علاقة أمنية بحتة، بحيث يكون الانشغال الإسرائيلي بالعربي داخل إسرائيل وخارجها، انشغالا أمنيا تحكمه عقيدة أمنية ترى في العربي خطرا دائما وتهديدا محدقا بالدولة ووجودها».

وسبق لمركز «عدالة» أن قدم التماسا للمحكمة العليا في شهر أيلول ٢٠٠٤ لإصدار أمر احترازي يمنع فيه جهاز «الشاباك» من التدخل في تعيين المعلمين والمديرين والمفتشين في جهاز التعليم في المجتمع العربي، وجاء رد الدولة في ذلك الوقت بأنها سوف تتوقف عن ذلك، وأوصت اللجنة المختصة التي شكلت لدراسة الأمر بعدم وجود دور مماثل في المستقبل. لكن الأمر ظل مبهما ومرتبطا بتحقيق ما أسمته اللجنة «أهداف الدولة» إذ أشارت إلى أن إدارة التعليم الإقليمية ووزارة التربية والتعليم مسؤولتان عن منع التعيينات أو فصل المعلمين ومديري المدارس والمسؤولين الذين «لا يحققون أهداف تعليم الدولة».

قطعة سلاح لكل مواطن

بدوره أقر رئيس الحكومة الجديد نفتالي بينيت بأن آفة العنف في المجتمع العربي «تم إهمالها لسنوات عديدة». وقال خلال إعلانه عن خطة وطنية لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي وفي تصريحات نقلها موقع «تايمز أوف إسرائيل» في ٢٧ حزيران الماضي: تحدثت هذا الصباح مع وزير الأمن العام واتفقنا على صياغة خطة وطنية لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي بأسرع وقت ممكن. وكان بينيت يُعلّق على واقعة مقتل خمسة مواطنين عرب خلال أربعة أيام من بينهم رجل وزوجته وابنته قتلوا معا لدى إطلاق النار عليهم في الجليل.

وقد تصاعدت معدلات الجريمة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل بشكل لافت ومقلق خلال العقدين الأخيرين، ما جعل من موضوع الجريمة والارتفاع الهائل لحالات القتل أمرا يتصدر اهتمامات السياسيين والعاملين في مختلف الميادين الإنسانية كالتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية، فضلا عما تثيره الظاهرة من مخاوف وقلق العائلات على مستقبل أبنائها.

يرصد تقرير نشره موقع الجزيرة على الإنترنت مطلع هذا العام، من إعداد الصحافي محمد وتد، سقوط اكثر من ١٧٠٠ قتيل منذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٢٠، ومعدل جرائم القتل في الوسط العربي آخذ في الازدياد حيث سجل في العام الماضي بحسب التقرير عينه مقتل أكثر من مئة شخص. وبحسب المصدر يقدر عدد قطع السلاح المنتشرة في أوساط العرب بنصف مليون قطعة، ورقم قريب (٤٠٠ ألف) حسب تقارير عراف التي خلصت إلى أن عصابات الإجرام انشأت «دولة داخل الدولة»، وفي الحالتين يقترب معدل انتشار السلاح من وجود قطعة واحدة لكل مواطن عربي بالغ.

وظل موضوع الجريمة في المجتمع العربي شاغلا للقوى والهيئات والتيارات السياسية جميعا، حتى أنه كان مادة للدعاية الانتخابية خلال جولات الانتخابات الاربع الأخيرة بشكل خاص، كما كان مادة للتنافر والاختلاف بين القائمة العربية الموحدة التي انشقت عن القائمة المشتركة، ويقول رئيس القائمة العربية منصور عباس في عرضه لواحد من أسباب الخلاف «نحن على استعداد لأن نتعامل مع رئيس الحكومة المنتخب بصفته الرسمية، ونعمل على تحصيل مطالب مجتمعنا بما فيها القضاء على الجريمة». ويأخذ عباس على الأحزاب العربية الأخرى أنها «بقيت طوال الوقت في المعارضة، ولم تتعامل مع الحكومات، لذا لم تحقق شيئا».

أما يوسف جبارين النائب السابق عن القائمة المشتركة فيقول جازما «قضايا العرب ليست على سلم أولويات الحكومة والشرطة الإسرائيلية، لديهم القدرة والمعرفة والأدوات للقضاء على الجريمة مثلما فعلوا في المجتمع اليهودي، لكنهم لا يعملون كفاية». ويضيف «إذا تعرض يهودي لهجوم من عربي، تستغرق المسألة ساعات فقط قبل العثور على المهاجم، بينما حصلت ٥٢٠ عملية إطلاق نار في أم الفحم في الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨، ولم تقدم الشرطة سوى ست لوائح اتهام. أما حوادث إطلاق النار الأخرى فمرّت دون عقوبة».

وجد بنيامين نتنياهو -الذي ركز جهوده خلال الأيام الأخيرة من حملته الانتخابية على محاولة انتزاع مقعد أو مقعدين من الوسط العربي للوصول إلى المقعد ٦١ - هو الآخر في الحديث عن مكافحة الجريمة مادة دعائية مناسبة فقام بعدة زيارات لبلدات عربية، ووعد الجمهور العربي بالقضاء على الجريمة مثلما تم القضاء عليها في الوسط اليهودي.

وتشير تقارير عرّاف إلى حقيقة غريبة وهي ارتفاع معدلات الإجرام في البلدات العربية التي أقيمت فيها محطات للشرطة، ولا تلبث الغرابة أن تتبدد حين يتبين أن الشرطة تبدي عجزا مطبقا ولا مبالاة، وإهمالا تجاه ما تسميه المصادر الرسمية ظاهرة أن «العرب يقتلون بعضهم بعضا» بل وتبدي الشرطة «قربا حميميا» إلى عائلات مصنفة بوصفها عائلات إجرام.

في مقالته عن الظاهرة في ٧ حزيران الماضي وموقف الأوساط الرسمية بمن فيها مراقب الدولة، يصل هشام نفاع إلى خلاصة بأن دولة إسرائيل تعيد عمليا إنتاج الظاهرة وتكريسها من خلال التركيز على توصية رئيسة وهي افتتاح المزيد من محطات الشرطة في المجتمع العربي، وقد اختارت المؤسسة الحاكمة مواصلة العمل بنفس العقلية والمنطق الأمنيين فقررت استحداث وحدة «مستعربين» للعمل في المجتمع العربي وهو ما أثار رفضا واسعا من مختلف الهيئات والأطر العربية، وقد توجه مركز «عدالة» برسالة إلى المستشار القانوني للحكومة والمفتش العام للشرطة ووزير الأمن الداخلي، طالبهم من خلالها بالعدول عن إقامة وحدة «مستعربين» في البلدات العربية، لما فيها من خطورة على المواطنين العرب واستمرار نهج العداء ضدهم، موضحا أن «هذا القرار غير قانوني».

وسبق للحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون أن نجحت العام ٢٠٠٥ في القضاء على بؤر الجريمة في المجتمع اليهودي، وأمكن ذلك من خلال زيادة الموازنات واتخاذ رزمة من الإجراءات الشرطية والاجتماعية والقانونية، ويبدو أن مراكز هذه العصابات المنظمة انتقل ببساطة من المراكز اليهودية للمراكز والبلدات العربية.

ويدحض تقرير عرّاف الادعاء الإسرائيلي الشائع بأن الجرائم وعمليات القتل هي ظواهر مألوفة وملازمة لثقافة المجتمع العربي، وتشير إلى وقوع ٧٢ جريمة لدى الفلسطينيين في الداخل في العام ٢٠١٧، و٨١ جريمة في العام ٢٠١٨، و٩٢ جريمة في العام ٢٠١٩، مقابل وقوع ٢٨ جريمة لدى عدد مماثل من السكان في الضفة الغربية، كما أن معدل الجرائم في المجتمع العربي أعلى بما لا يقاس بمجتمعات عربية قريبة مثل الأردن ولبنان.

شبكات اقتصادية للجريمة

يكشف التقرير حقائق مرعبة عن تغلغل عصابات الإجرام المنظم في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، حيث توجد لهذه العصابات، على غرار المافيا، شبكات واسعة من المصالح الاقتصادية القانونية مثل المطاعم ومحلات السوبرماركت وقاعات الأفراح، كما أنها تبذل جهودا مميزة للتدخل والتأثير في الانتخابات المحلية، وتوفر السلاح لمجموعات متنافسة في الانتخابات، ويظهر التقرير تعرض ١٥ رئيسا من رؤساء السلطات المحلية لعمليات إطلاق نار من أصل إجمالي رؤساء السلطات المحلية البالغ عددها ٧٥ سلطة محلية.

وقد شهدت مدينة أم الفحم ثاني أكبر المدن العربية في الداخل في مطلع العام الحالي، محاولة لاغتيال رئيس بلديتها السابق الدكتور سليمان اغبارية الذي أصيب بجروح خطيرة جراء استهداف المركبة التي كان يستقلها بإطلاق نار، ولم يتردد نجله أنس اغبارية في اتهام «الشرطة والمخابرات الإسرائيلية» باستهداف والده لتصفيته لافتا في تصريحات للجزيرة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي «شجعت الفتنة والاقتتال الداخلي واستباحة الدم العربي الفلسطيني بأيدي أبناء الشعب الواحد عبر آليات وأدوات إسرائيلية ضمن مشروع لتفكيك المجتمع الفلسطيني بالداخل».

وورد الاتهام عينه في بيان لجنة المتابعة وهي أعلى هيئة تمثيلية مشتركة للعرب في الداخل إذ جاء في بيانها تعقيبا على محاولة اغتيال إغبارية بعد إدانتها لاستمرار انفلات الجريمة: «تؤكد اللجنة استمرار الشرطة، وبأوامر عليا، في التواطؤ مع الجريمة، والاعتداء على المتظاهرين الذين يحتجون على استمرار واستفحال الجريمة». ولم توفّر لجنة المتابعة في بيانها اتهام الحكومة الإسرائيلية بالمسؤولية عن هذه الحال فقالت «لا بديل عن تصعيد الكفاح ضد الجريمة والمتواطئين معها، وضد انتشار السلاح، تحت بصر أجهزة تطبيق القانون ومعرفتها، إلى جانب توحيد الجهود الشعبية وصبها في مواجهة عصابات الإجرام وتجار السلاح ورعاتهم في شرطة وحكومة إسرائيل».

الجريمة كأداة للسيطرة

كانت نسبة ارتكاب الجرائم في المجتمع العربي دائما أعلى منها لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل، لكن اللافت أن هذه النسبة ارتفعت بشكل متسارع خلال العقد الأخير، من نحو الضعف إلى ثلاثة أضعاف ثم ما يزيد عن أربعة اضعاف النسبة بدءا من العام ٢٠١٦ وحتى أيامنا هذه. وقد وردت إشارات متعددة وواضحة في تقرير مراقب الدولة يوسف شابيرا للعام ٢٠١٦ عن تفاقم الجريمة في المجتمع العربي.

دفع ارتفاع معدلات الجريمة بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة السابق إلى تشكيل لجنة متخصصة في تشرين الأول ٢٠١٩ برئاسة نائب مدير عام مكتبه وعضوية عدد من المدراء العامين في الوزارات والإدارات الحكومية المتخصصة لبحث قضية تفاقم الجريمة، ومع أن اللجنة درست الظاهرة وحللتها بناء على معايير موضوعية مثل نسب الفقر والبطالة، والازدحام السكاني، والتسرب من المدارس، إلا أن التقرير الرسمي الصادر عن اللجنة يتبنى عمليا ما يردده المسؤولون الإسرائيليون من أن ظاهرة العنف والجريمة هي ظاهرة مرتبطة بالثقافة العربية، ويقول في مقدمة التقرير على لسان رونين بيرتس، رئيس اللجنة: «هناك من يعزو أسباب الجريمة والعنف إلى العادات الثقافية للمجتمع العربي وإلى أعراف سلوكية متعددة السنوات، راسخة متمثلة في تفضيل السلوك بعيداً عن القانون».

الاحتجاجات على استمرار الجريمة وتفشيها تطورت إلى تظاهرة سياسية شاملة كما جرى في الفعاليات العاصفة والمتواصلة التي شهدتها مدينة أم الفحم وشارك فيها عشرات الآلاف من فلسطينيي الداخل، وربطت هذه الاحتجاجات بين انتشار الجريمة ومظاهر التمييز الشاملة التي يتعرض لها العرب في إسرائيل.

من «الحسم» إلى «النصر»: عن الارتباك في المفاهيم العسكرية في إسرائيل (قراءة في دراسة جديدة)

صلية صواريخ من بيت لاهيا (يمين) منطلقة باتجاه أهداف إسرائيلية في الحرب الأخيرة على غزة. (أ ف ب)

كتب عبد القادر بدوي:

تُشكّل مفاهيم «الردع»، «الحسم» و «الإنذار المبكّر» المرتكزات الأساسية الثلاثة للعقيدة العسكرية- الأمنية الإسرائيلية التي أُرسيت أُسسها ومبادئها خلال خمسينيات القرن المنصرم، وعلى الرغم من الضرر الذي أصاب هذه العقيدة في الحروب المُتعاقبة التي شنّتها إسرائيل على الدول العربية، ولا سيّما حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلّا أنها تميّزت بالثبات نسبياً، حيث لم تسعَ لتطويرها كلياً انسجاماً مع المتغيّرات المستمرّة في البيئة الجيو- سياسية المحيطة بها. جدير بالذكر أن إسرائيل لا تمتلك نظرية أمنية- عسكرية مكتوبة وواضحة المعالم على غِرار ما هو موجود في الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، بل يُمكن إدراك هذه النظرية والتعرّف عليها من خلال مجموعة المفاهيم والمبادئ الأمنية- العسكرية التي تتّبعها في حروبها، أو تلك التي يتم التنظير لها بواسطة الخبراء والمحلّلين العسكريين والأمنيين في هذا السياق.

إن الحروب التي شنّتها إسرائيل بعد حرب ١٩٣٧، والتي استهدفت بشكل رئيس كيانات ومنظّمات (لا دولانية)، أجبرتها على التفكير بجدّية باستحداث آليات جديدة، كون هذه الكيانات والمنظمات تختلف كلياً عن الجيوش التقليدية، وبالضرورة وسائلها وأساليبها القتالية والدفاعية (نمط حرب العصابات)، الأمر الذي فرض ضرورة استحداث آليات ووسائل حربية جديدة تتناسب مع هذه المتغيّرات. غير أن هذا التوجه لم يحظَ باهتمام المستويين السياسي والعسكري إلا بعد حرب عام ٢٠٠٦؛ والتي فرضت مُجرياتها وأحداثها ونتائجها واقعاً جديداً على إسرائيل يختلف عن السابق، من حيث طبيعة المواجهة وآلياتها.

لم يفرض هذا النمط من الحروب (الموجّهة ضد المنظّمات الفلسطينية واللبنانية اللادولانية) تغييراً في طبيعة المواجهة والوسائل والأساليب فحسب، بل حملت معها أيضاً اختلالات عصفت بالمفاهيم العسكرية نفسها، إذ لم تَعُد مفاهيم مثل «الردع» و«الحسم» تُشير إلى المعاني المتأصلة والمترسّخة في الذاكرة الإسرائيلية، رسمياً وشعبياً على حدٍّ سواء. وقد أصبحت عملية تعريف هذه المفاهيم مع مرور الوقت أمراً مُعقّداً سيّما وأن النتائج التي ترتّبت على هذه الحروب، إسرائيلياً، لا تُشبه تلك المُترتبة على الحروب التقليدية التي شنّتها ضد الدول العربية (الجيوش). كما أن هذا الأمر انعكس بشكل كبير على المجتمع الإسرائيلي نفسه الذي لم يَعُد يرى أن إسرائيل قد حقّقت خلال هذه الحروب، وبالذات منذ حرب العام ٢٠٠٦، «نصراً» أو «حسماً» باللغة الإسرائيلية العسكرية، الأمر الذي دفع المستويين العسكري والسياسي إلى توخّي الحذر في استخدام هذه المصطلحات، كما دفع الباحثين والمنظّرين الإسرائيليين إلى إعادة النظر في هذه المفاهيم، ومدى صلاحيتها، أو للدقّة، مدى انسجامها مع الطبيعة الجديدة للحروب رغبةً منهم في تحسين أداء الجيش الإسرائيلي وإظهاره منتصراً، عبر إزالة كل الشوائب التي تجعل من هذا «النصر» ضبابياً أو غير واضح من الناحيتين النظرية والعملية.

في سياق هذا كله، تأتي دراسة الباحثة الإسرائيلية في الشأن العسكري أور براك بعنوان «من «الحسم» إلى «النصر»: إتاحة الارتباك في المفاهيم العسكرية في إسرائيل»، والصادرة مؤخراً عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب، وهي محاولة للدفع باتجاه عملية انتقال سلس، أو تحوّل، في المفاهيم العسكرية التي ترى في ثبات بعضها أمراً خطيراً يُلحق الضرر بالجيش وعقيدته و«انتصاراته»، بما يضمن المصلحة العليا لإسرائيل على مختلف الصعد، وهي دراسة ملفتة سنقوم هنا بتقديم قراءة موجزة في أهم مفاصلها وادّعائها الرئيس وفرضياتها كذلك.

تتّبع الدراسة عملية التأصيل، المتأخرة نسبياً، لمصطلح «الحسم»- بمعناه العسكري- في المجتمع الإسرائيلي، وتُركّز على «الاضطرابات المفاهيمية» التي ولدت مع عملية استيعابه. كما تتبّع تعدّد المعاني، الأصلية والمستعارة، التي نُسبت على مرّ السنوات إلى المصطلح في السياقات العسكرية وتُسلّط الضوء على المخاطر الكامنة في ذلك، وفي مقدّمتها «تعتيم» و «ضبابية» مصطلح «النصر». هذا الفشل المفاهيمي لا يتم التعبير عنه بلغة الجيش فحسب بل- والأسوأ من ذلك- في رؤيته/ تصوّره أيضاً. وبناءً عليه، فإن مُساهمة هذه الدراسة- بحسب كاتبتها- تكشف عن أن عملية السماح بالارتباك المفاهيمي بين «النصر» و«الحسم» لا تُعيد فقط معنى «الانتصار» إلى مكانه الصحيح في السياق العسكري، بل تزيد من قوة الرؤية الأمنية الإسرائيلية ومصداقيتها مُستقبلاً.

جدير بالذكر، أن المصطلحات والأفكار الواردة أدناه تُعبّر عن آراء كاتبة الدراسة فقط.

مقدّمة

عند توليه منصب رئيس هيئة أركان الجيش سعى أفيف كوخافي لإعادة فحص معنى مصطلح «النصر» في السياق العسكري، وأقام لهذه الغاية ورشة بعنوان «ورشة عمل النصر» استمرّت على مدار ثلاثة أيام، تناقش فيها أعضاء هيئة أركان الجيش وجنرالات كبار بقيادة رئيس قسم العمليات في الجيش، الجنرال أهارون حاليفا، حول مفاهيم عديدة لمصطلح «النصر» بهدف أن يتم تضمينها في الخطط «متعدّدة السنوات» الخاصة بالجيش. يُذكر أن هذه المحاولة ليست الأولى، فقد عُقدت في وقت مبكّر من العام ٢٠٠١ ندوة واسعة النطاق، اختبرت فيها القيادات الأمنية والعسكرية آنذاك معنى مصطلح «الحسم» من جوانب عسكرية وأمنية عددية ومتنوعة.

تستعرض براك تعريف القادة العسكريين على مدار عقود طويلة (رؤساء هيئة أركان الجيش ووزراء الدفاع) لمصطلحي «النصر» و «الحسم»، مُستخلصة أن الاختلاف في تعريف كلّ منهم هو الذي أدّى إلى حالة من الغموض المفاهيمي والتي قادت بدورها إلى «ارتباك مفاهيمي» حادّ بين المصطلحين. وبحسب دوف تماري، الذي تستند إليه براك كثيراً، فإن الاستخدام المتكرّر وغير الحذر (تصفه بالمُهمل) لمصطلحي «النصر» و«الحسم» يعود للجيش ورؤساء هيئة الأركان والذي انعكس بشكلٍ سلبي على المصطلحين؛ إذ أن استخدامهما وتوظيفهما من قِبَل وسائل الإعلام، أعضاء الكنيست، المحلّلين وغيرهم في الحروب يتم بناءً على الحروب السابقة، وهذا ما يُعزّز من غموض وضبابية المفهومين، وطريقة التعبير عنهما أيضاً في إشارة إلى ماهية محدّدة. وقد شهد المجتمع الإسرائيلي الحالة الأبرز من الارتباك في النقاش والجدل العام بسبب الغموض الذي يكتنف المفهومين خلال الفترة التي أعقبت حرب تموز (حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦)، وهو الأمر الذي انعكس على وسائل الإعلام وفي المنتديات العسكرية والسياسية، وليس كذلك فقط؛ وإنما على لجنة فينوغراد الحكومية أيضاً، حيث استخدم أعضاؤها مصطلح «النصر» في تقريرهم النهائي أكثر من ٦٠ مرة دون تعريف ماهيته بدقّة، أو حتى الإشارة إلى أن المصطلح يحمل نفس الدلالة والماهية لدى كلّ الأشخاص الذين تم استجوابهم والأخذ بشهاداتهم، كلّ هذه العوامل- على سبيل المثال لا الحصر- ساهمت في زيادة حالة الارتباك المفاهيمي للمفهومين وغموضهما، لدرجة أصبح من الصعب فيها على الجميع، بما في ذلك المستويات الرسمية، تحديد الطرف المنتصر في نهاية الحرب، أو ما إذا كان «نصراً» أو «حسماً»، وما هو الفرق بينهما إذا تم التحديد، على أقل تقدير.

الخطأ الكامن في مصطلح «الحسم» نفسه

تدّعي براك أن مصطلح «الحسم»، بمعناه العسكري، ينطوي على خطأ/ مغالطة بنيوية جوهرية - تُطلق عليها «فشل ذاتي»- وهي المغالطة التي تراكمت وترسّخت على مدار السنوات الماضية. فاستخدام المصطلح في المجال العسكري (الحروب) لا يُشبه استخدامه؛ أي «الحسم»، في المجالات الأخرى كالمجال القانوني والديني والرياضي مثلاً؛ إذ أن المُشرّع في الحالة الدينية «حاسم» في مجاله؛ القاضي في المحكمة «حاسم» في قراراته؛ والحكم أو (قاضي المحكمة الرياضية) «حاسم» في قراره، وكلّ هؤلاء يستندون في قراراهم «الحاسم» إلى لوائح وأنظمة متخصّصة مُعترف بها لدى الجميع، أو مقبولة بالحدّ الأدنى. في هذا السياق يبدو التساؤل الأكثر منطقياً: من الذي يحسم في حالة الحرب؟ وهل هناك قاضٍ أو مُحكّم يُحدّد معيار «الحسم» وماهيته في الحروب؟ وهل هناك جهة يكون قرارها «حاسماً» ومقبولاً لدى الجميع بوجود «حسم عسكري»؟

في قاموس الجيش الإسرائيلي، يرِد تعريف «الحسم» على أنه «تحطيم قوة مقاومة العدو العاملة ضدّنا، من خلال خلق وضع تكون فيه (من وجهة نظر الحاسم- صانع القرار) الشروط والظروف مُهيّأة لتحقيق المهمّة المحدّدة». يُبرز التعريف السابق، الحاجة إلى وجود كيان فعلي لإعلان «الحسم»، الكيان الذي يقرّر وجود «نصر حاسم» في المعركة/ الحرب، وهو الكيان الغائب عن الساحة العسكرية، إذ أن حقيقة وجود فرق واضح بين «الحسم» في المجالات المذكورة سابقاً، والمجال العسكري يجعل من «الحسم»، بمعناه العسكري، حالة استثنائية على أقل تقدير.

خلوّ اللغة الإنكليزية والقاموس العسكري الأميركي من مفهوم «الحسم»

تدّعي براك أن اللغة الإنكليزية، وبالتحديد القاموس العسكري، تخلو من مصطلح «الحسم»، حيث تتم الإشارة إلى بعض المصطلحات عِوضاً عن ذلك. فقاموس الجيش الأميركي على سبيل المثال، ووثائق عقيدته، لا تحدّد مصطلح «الحسم» ولا تستخدمه حتى، حيث يرِد مصطلح «التغلّب على» كهدف للقوة العسكرية في الحرب، وهو ما يجعل الأمر أكثر سلاسة كلما تم الابتعاد عن معايير ثابتة. في اللغة العبرية، يأتي «الحسم العسكري» كمرادف لمصطلح «القرار العسكري- military decision» في قاموس الجيش الأميركي، والذي يحيل إلى عملية اتخاذ القرار في الجيش الأميركي التي تتكون من سبع مراحل يتم استخدام المصطلحات فيها بشكل تكتيكي، وهنا بالتحديد، يؤكّد موشيه سوكولوف أن الترجمة للعبرية يجب أن تتم بحذر؛ «فالرحمة» في العبرية ليست mercy بالإنكليزية، الأمر الذي يفرض على عملية الترجمة والاشتقاق أن تكون أكثر حذراً خلال عملية تبادل المعرفة والأفكار بين الثقافات من خلال الترجمة من الإنكليزية إلى العبرية أو العكس. هذا الادّعاء يزداد قوة ليس فقط بسبب خلوّ قاموس أكسفورد الأساسي للمصطلحات العسكرية (The Oxford Essential Dictionary of the U.S Military)؛ وإنما في إطار سعي العديد من المنظّرين العسكريين الأميركيين، أمثال مارتل، لاستبدال مصطلح «النصر» بسلسلة من المصطلحات البديلة كما ترد في اللغة الإنكليزية: conquest, triumph, vanquish, subdue, subjugate, and overcome، والتي لا تُشير قط إلى «الحسم» ظاهرياً وجوهرياً. إن تحويل الصفة «حاسم» إلى مصدر «الحسم» في اللغة العبرية غير قائم في اللغة الإنكليزية، وهو التحويل الذي يستبدل عبارة «نصر حاسم»- والحسم هنا صفة، بمصطلح «حسم النصر»، والحسم هنا يُشير لإجراء وأداء ما- وهي مغالطة كبيرة تنطوي عليها الترجمة العبرية، أو عملية التحويل.

«الحسم» في المصادر التي استوحى منها الجيش الإسرائيلي مصطلحاته العسكرية

تُشير عملية فحص مصطلح «الحسم» ودلالاته في كتابات المنظّر كارل كلاوزوفيتش- أبو النظرية العسكرية الحديثة والذي يُعتبر من الشخصيات الأكثر تأثيراً على عقيدة الجيش الإسرائيلي منذ بدايتها- وبالذات في كتابه «مبادئ الحرب»، بشكل واضح وصريح، إلى أن استخدام مصطلح «الحسم» يأتي في ثلاثة سياقات؛ في سياق وصف النصر أو الهزيمة؛ في سياق القرار (القرار العسكري)؛ وفي سياق الإشارة إلى أمر عظيم وهام، وتخلُص عملية الفحص هذه إلى أنه وعلى الرغم من أن «النصر» قد يكون «حاسماً»، فإن «الحسم» هنا لا يُشكّل أي موقف أو وضع عسكري محدّد، وإنما يأتي في سياق وصفي أكثر منه إجرائي/ عملياتي.

كما تُشير عملية تتبّع المصطلح نفسه؛ أي «الحسم»، في مساهمات بن غوريون التأسيسية للجيش- رغم أنه لا يُعتبر مُنظّراً عسكرياً ككلاوزوفيتش- والتي ساهمت في مأسسة الجيش في ضوء العقيدة الأمنية لإسرائيل حتى يومنا هذا، والتي تم تجميعها لاحقاً في كتاب «التفرّد والغرض» الذي يضمّ مجمل «خطابات وكلمات وزير الدفاع الأول لإسرائيل الموجّهة للجيش، وعن الجيش، وعن أمن إسرائيل أيضاً»، إلى أن كلمة «الحسم» لا تصف نتيجة الحرب، كما أن بن غوريون كان حريصاً في صياغاته للنتائج التي حقّقها الجيش في المعارك والحروب والصراعات والعلاقات مع «الأعداء» على استخدام كلمة «نصر» دون غيرها، وهو ما يدعم الادّعاء الرئيس لهذه الدراسة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تقتبس براك من النقاشات التي دارت خلال صياغة «أمر تأسيس الجيش الإسرائيلي»، حيث صرّح بن غوريون قائلاً: «إن كلّ شيء يخدم هدفاً واحداً وهو النصر».... «إن الاختبار الحقيقي والوحيد هو الانتصار في الحرب...». إن غياب مصطلح «الحسم» بشكل كلّي في كتابات وخطابات بن غوريون، إلى جانب العديد من القيادات العسكرية والأمنية- حاييم باريليم مثلاً- والتي تعود إليها براك هنا (لا يُمكن التطرّق لهم جميعاً في القراءة) عن مفاهيم الحرب، أهدافها ونتائج الحروب المختلفة، يشير إلى حقيقة أن هذا الغياب ليس صدفة، وإنّما بسبب مقصد ونيّة واعية لدى كلّ هؤلاء الذي أرسوا القواعد المفاهيمية العسكرية الإسرائيلية.

التأصيل خاطئ لمصطلح «الحسم» في السياقات العسكرية الإسرائيلية

تدّعي براك أن الطرق التي أدّت إلى التأصيل الخاطئ لمصطلح «الحسم» في السياقات العسكرية الإسرائيلية كثيرة ومتنوعة، بعضها معروف والبعض الآخر ليس كذلك، حيث أن هذه العملية- والحديث هنا لا يدور عن نقطة/ لحظة زمنية محدّدة وإنما هي نتاج عملية تدريجية (تراكمية)- تشعبّت فيها العديد من العوامل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تستند براك- من بين أمثلة أخرى- إلى بن غوريون في إطار سعيها لإثبات ادّعائها الرئيس في هذه الدراسة، فهو بالنسبة لها، أي بن غوريون، واضع الأصول الأمنية التي تُشكّل العصب الرئيس والأساس للعقيدة العسكرية الإسرائيلية التي تتضمّن أيضاً العقيدة الأمنية، ومن السهل تفنيد أو إثبات أي مسألة أو تفنيدها في هذا السياق من خلال الرجوع إليه.

إن رؤية بن غوريون الأمنية، والتي تستند أساساً إلى فكرة «الجدار الحديدي» التي صاغها زئيف جابوتنسكي في بداية عشرينيات القرن المنصرم، تطورت بطريقة معروفة للجمهور ومركّزة وموجزة في ثلاثية: «الردع»؛ «الإنذار المبكّر»؛ «الحسم»، لذلك، ليس من الغريب أن يتبنّى العديد من القيادات العسكرية، والباحثين كذلك، على مرّ السنوات مصطلح «الحسم» كجزء لا يتجزأ من العقيدة العسكرية الإسرائيلية، لكن العديد من الباحثين وبعد عملية بحث مُعمّقة وصلوا إلى استخلاص مفاده أن هوية الشخص الذي صاغ جوهر الرؤية الأمنية لدى بن غوريون واختصرها في ثلاثة مفاهيم (ثالثها مفهوم الحسم) مجهولة وليست معروفة، كما أنه ليس معروفاً إن كانت لصاحب هذه الصياغة (الاختصار) دوافع أيديولوجية أو شخصية وما هي أصولها ومرتكزاتها، ويُصبح هذا الفهم أكثر دقّة بعد إجراء فحص عميق لرؤية بن غوريون الأمنية التي لا يتطرّق فيها (سبق أن تم توضيح بعض الأمثلة أعلاه) لمفهوم «الحسم» كإشارة لنتيجة عسكرية أو وضع عسكري محدّد، بالإضافة إلى أن بن غوريون لم يستخدم هذا المفهوم- كإجراء أو عملية- إلا في الجملة التالية: «مطلوب «حسم» واضح ودائم»، والحسم هنا إشارة إلى قرار حاسم وليس أي شيء آخر، علاوةً على ذلك، فقد تعمّد بن غوريون، وبشكلٍ واعٍ بحسب براك، استخدام مفهوم «الانتصار» بدلاً من «الحسم» في كل الوثائق والخطابات في السياقات العسكرية، النظرية والعملية، ما يجعل من مسألة التأصيل لمصطلح «الحسم» أمراً غير منطقي وساهم في خلق حالة من الارتباك المفاهيمي في هذه المصطلحات، خصوصاً وأن براك، تلجأ إلى العديد من الخطابات والمقولات لجنرالات الجيش وقياداته على مرّ السنوات التي أسهمت بدورها في تعميق هذا الارتباك وزادت من حدّته.

ترى براك أنه ومع مرور الوقت، وبتأثير العديد من العوامل والدوافع السرّية والعلنية المتأثرة بدورها بالسياقات السياسية والأمنية والاجتماعية الإسرائيلية، تم اعتماد مفهوم «الحسم» كبديل لمفهوم «النصر» التقليدي، وتستعين هنا لإثبات هذا الادّعاء بفرضية غابرييلا بلوم في مقالها «ضبابية النصر». فهي ترى أنه ومنذ «الانتصار» الواضح في حرب ١٩٦٧ لم يخرج أحد لإخبار المجتمع الإسرائيلي أن مفهوم «النصر» بمعناه الحديث يختلف كلياً عن المعنى التقليدي لـ«النصر» الذي نشأ عليه المجتمع كما في هذه الحرب (الإخبار يعني عملية تجديد المفاهيم)، ويعود السبب في ذلك، بحسب بلوم، إلى ما تُسميه «الفشل في التحديث» أو «عدم تجديد المفاهيم»، وهو ما تراه براك أيضاً سبباً في خلق صعوبة في الفهم والاستيعاب لدى المجتمع الإسرائيلي لمفهوم «النصر» في الحقبة المعاصرة- وهي الحقبة التي أصبح فيها الانتصار في المعارك يعتمد على عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها وليس فقط على العامل العسكري، أي ليس فقط ما إذا تم تحقيق الأهداف العسكرية التي يتم تحديدها قبل وخلال المعارك والحروب كما كان في السابق.

«الحسم» هو «النصر» بحدّ ذاته

تدّعي براك في نهاية الدراسة أن مفهوم «الحسم» ليس سوى مفهوم «النصر» المُشار إليه في كل السياقات العسكرية التي بحثتها، وفي السياقات التي أعقبت كل الحروب، حيث أن الخلط بين المفهومين، وإظهار حالة من التفريق بينهما، لا أساس لهما من الصحة، وعملا فقط على خلق حالة من الارتباك أضرّت بشكل كبير في مفهوم «النصر» الإسرائيلي وصورته وحقيقة وجوده. وترى براك أنه لا بدّ من النظر إلى المفهومين «النصر» و «الحسم» على أنهما يحملان نفس المعنى، وليس الذهاب للبحث عن الاختلاف بينهما. إن إتاحة الارتباك المفاهيمي يعني إهمال مفهوم «الحسم» والاختيار الواعي لمصطلح «النصر» كبديل له، وعلى الرغم من التعقيد الذي تتضمّنه هذه العملية، إلّا أنها تتطلّب، أولاً وقبل كل شيء، إبداء الموافقة والاستعداد العام لقبول الماهية المقصودة والحقيقية للمفهوم، وليست تلك التي يكوّنها التفكير الرغبوي، أو إسقاط التمنّيات.

وسعت هذه الدراسة لإثبات حقيقة أن مفهوم «الحسم» في السياق العسكري لا يُعبّر عن معنى واضح، وأن الضرر الناجم عن ذلك يُلقى بالكامل على مفهوم «النصر»، حيث أن إسقاطات ذلك لا تكمُن فقط في لغة الجيش وخطابه، بل الأسوأ من ذلك، في التصوّر والرؤية العسكرية للجيش، ومن هنا هدفت الدراسة إلى إعادة معنى مصطلح «النصر» إلى المكان الذي يستحقّه (مكانه الحقيقي) في السياق العسكري الإسرائيلي، وتستند براك (كاتبة الدراسة) في ذلك إلى كلاوزوفيتش في طرحه القائل بعدم صوابية التعامل مع النظرية على أنها تعليمات تشغيلية ميكانيكية، لأن مبادئها لا تُقدّم وصفة جاهزة للانتصار في المعارك، وإنما تُقدّم المفاهيم الأساسية التي تسمح للقائد العسكري بصياغة الطريقة والوصفة الأنسب والأنجع لمواجهة المشكلة العسكرية المحدّدة، وهي الرسالة نفسها التي ترى براك أنها تُعبّر عن توجّه «رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي» أفيف كوخافي في إطار سعيه لتعزيز مكانة مفهوم «النسبية» كتوجّه جديد للجيش. أخيراً ترى أنه من الضروري بمكان التخلّي عن مصطلح لا يخدم المصالح العسكرية الإسرائيلية لصالح مصطلح آخر يدعم العقيدة الأمنية الإسرائيلية ويُكسبها قوة، لذلك تقترح التخلّي عن استخدام مصطلح «الحسم» كإشارة لنتيجة عسكرية، أو وضع عسكري محدّد، واستبداله بمصطلح «النصر» كي يأخذ الأخير مجده في التعبير عن النتائج العسكرية للحروب التي يخوضها الجيش، وهو نفس النهج الذي تعتقد الكاتبة بأن أفيف كوخافي، ووثيقة تصوّر الجيش ٢٠١٥، والتحديث المرافق لها ٢٠١٨، يتّبعه، من خلال اللجوء إلى تعريف مفهوم «النصر» بشكل واضح لا لُبس فيه، بحسب كاتبة الدراسة.

السلطات المحلية الأغنى في إسرائيل توفّر لمواطنيها خدمات أكثر بـ ٣ أضعاف من أفقرها!

الفجوات في إسرائيل: الأغنياء يزدادون غنى.

كتب هشام نفاع:

صدر مؤخراً تقرير رقابة الدولة الإسرائيلية للعام ٢٠٢١ حول السلطات المحلية، وشمل وفقاً لمقدمته: نتائج وتوصيات الرقابة التي تناولت مجموعة من المواضيع الواقعة في صلب عمل السلطات المحلّيّة، بما في ذلك المواضيع الاجتماعيّة ومواضيع الرفاه والتخطيط والبناء. ومن أبرز ما جاء فيه هو التفاوت الكبير في حجم الخدمات المقدمة للمواطنين على خلفية مدى قوّة السلطة المحلية الواحدة من الناحية الاقتصادية.

وجاء أن إحدى القضايا الشاملة التي يتناولها هذا التقرير هي سلوك السلطة المحلّيّة خلال أزمة كورونا. ويعلّق: «يُقال حيانا إنّه عند الحرب في الجبهة الداخليّة، وفي أحداث الطوارئ، يُلقى العبء الرئيس على السلطات المحلّيّة، ويجب عليها الاستعداد لذلك». فقد زادت أزمة كورونا من أهمّية أعمال الرفاه المطلوبة في حالات الطوارئ لضمان الاستجابة لاحتياجات الفئة السكانية الجديرة بالمساعدة، وبيّنت الأزمة أن موظفي نظام الرفاه الاجتماعي في السلطات المحلّيّة هم عاملون أساسيّون وضروريّون في الأزمات، يؤكد التقرير.

وهو يشدّد على أنه من اللائق أن يقدم مسؤولو الحكم المركزي والسلطات المحلّيّة لخدمات الرفاه الاجتماعي جميع الأدوات والحلول اللازمة للتعامل مع مهامّ الطوارئ والتغلّب على الصعوبات التي تنشأ في أثناء هذه المهامّ. لكنه لاحظ أنه في مجال التربية والتعليم، وجدت السلطات المحلّيّة صعوبة في التعامل مع التوجيهات المتعددة والتغيّرات المتواترة فيها، ولم تحرص السلطات دائماً على تنفيذ التوجيهات كما هو مطلوب. ويوصي بأن تقوم وزارة التربية والتعليم والسلطات المحلّيّة، في إطار التحضير للسنة الدراسية القادمة، بإجراء استخلاص العبر لدراسة النواقص والمُعيقات التي وُجدت لأجل توفير الحلول. كما يوصي بأن تعمل وزارة التربية والتعليم، قدر الإمكان، على توحيد توجيهاتها للسلطات ونشرها مُسبقا. على ضوء الدور الهام الذي قامت به السلطات المحلّيّة في إدارة الأزمة، ومساهمتها في الحفاظ على حصانة الجمهور، على الحكم المركزيّ أن يعمل على دمج ممثلي السلطات المحلّيّة في صياغة السياسة، وأن يفحص زيادة الاستقلاليّة والمرونة الإداريّة للسلطات، وخاصّة أثناء حالات الطوارئ.

أما في إطار تنويع المجالات التي تتناولها رقابة الدولة، بما في ذلك مجال المراجعة الماليّة، فقد تمّ فحص موضوع الحصانة الماليّة للسلطات المحلّيّة. وبيّنت الرقابة أنّ العجز التراكميّ لجميع السلطات المحلّيّة في نهاية العام ٢٠١٨ كان ٣,٧ مليار شيكل، وأنّ حجم ديون الأرنونا المستحقّة للسلطات المحلّيّة التي يمكن تحصيلها، وفقاً لتقدير السلطات، بلغ ٩,٧ مليار شيكل. لا تتوفّر لـ ٨٠٪ من السلطات القدرة على تحمّل نفقاتها من تلقاء نفسها وتحتاج إلى منحة توازن، وفي العام ٢٠١٨ كان مبلغ المنحة ٣,٣ مليار شيكل. تبيّن أيضاً أنّه في العام ٢٠١٨، كان متوسط الإنفاق على الخدمات المحلّيّة للساكن في الخُمس الأدنى للسلطات ٦٩٩ شيكل جديد، وفي الخُمس الثاني حوالي ١١٢٦ شيكل جديد، وفي الخمس الأعلى حوالي ٢١٠١ شيكل جديد - ثلاثة أضعاف متوسط الإنفاق بالخمس الأدنى وضعفي متوسط الإنفاق بالخمس الثاني.

غياب مخطّط رسمي لتسهيل الخدمات بأدوات رقمية

وتبيّنت في الرقابة فجوات كبيرة في موارد السلطات المحلّيّة، وفي قدرتها على تقديم الخدمات لسكّانها. وعليه، يستنتج المراقب: «فإنّ التحدي الذي تواجهه وزارة الداخلية والسلطات المحلّيّة في إسرائيل مع دخولنا العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين هو تقليص الفجوات بين السلطات، فحص نسبة دخلها الذاتي، تنويع مصادر دخلها، والعمل على ترشيد وتحسين قدرتها الماليّة على الصمود، إلى جانب زيادة جودة الخدمات للسكّان».

وفقاً للتقرير الرسمي، فخلال العقد الماضي، وضعت السلطات العامة تحدي «الخدمة وتجربة الزبون» في مكان متقدّم في ترتيب الأولويات، وهي تستثمر جهوداً في تحسين الخدمة من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك الوسائل التكنولوجية. وقد بيّنت الرقابة على موضوع خدمات السلطات المحلّيّة عبر الإنترنت في فترات الروتين والطوارئ أنه على الرغم من الإنجازات والمعرفة المكتسبة في بعض السلطات المحلّيّة في المجال الرقمي، من منظور قطريّ، هناك اختلافات كبيرة بين السلطات في حجم الخدمات عبر الإنترنت التي تقدمها والمعلومات التي تنشرها للجمهور، في جودة الخدمات وإتاحتها للجمهور. تبيّن أيضاً أنه لا يوجد مخطّط رسمي يتضمن مبادئ توجيهية مهنية لبناء وتشغيل المنصات الرقمية التي من شأنها أن تسمح للسلطات المحلّيّة بتقديم الخدمات الأساسية، وخاصة في أوقات الطوارئ، عن طريق الإنترنت. ومن اللائق أن يعمل مسؤولو الحكم المركزيّ والسلطات المحلّيّة على الحد من الثغرات المذكورة وزيادة مستوى الحوسبة في السلطات المحلّيّة. في هذا الإطار، يُقترح العمل على تحسين تجربة المستخدم وإتاحة الخدمات لجميع العملاء في مجموعة منوعة من القنوات الرقمية، وضمان الامتثال لمتطلبات الإتاحة وحماية خصوصيّة المستخدمين.

من تجليات نقص الخدمات - اتساع العنف في البيوت

وفي موضوع ذي صلة بما يجدر أن توفره السلطات المحلية من خدمات مهمة، يحاجج التقرير بأنه «يُمتحن المجتمع في قدرته على رعاية جميع أفراده، بما في ذلك الاهتمام بالفئات السكّانية التي تستحق الدعم، والسعي من أجل تحصيل حقوقها. الاهتمام بالضعفاء مهم ليس فقط بسبب مساهمته من أجل الفرد، ولكن أيضا لمساهمته من أجل المجتمع ككلّ، سواء من الناحية القيميّة- الأخلاقيّة أو الاقتصادية. هذا هو اختبار للقوّة الأخلاقيّة للمجتمع التي هي أساس قوي لوجوده». تناولت رقابة الدولة القضايا الاجتماعيّة، وفي هذا الإطار تمّ فحص مواجهة ظاهرة «العنف بين الأزواج، وهي مشكلة اجتماعيّة صعبة وشائعة بين جميع الطبقات والثقافات والأعمار» كما جاء في التقرير. بيّنت الرقابة على هذا الموضوع أنّه خلال تفشّي وباء كورونا كانت هناك زيادة كبيرة في عدد المتوجهين للحصول على المساعدة من سلطات الخدمات الاجتماعيّة - زيادة بنسبة ٢٠٥٪ في عدد التوجهات إلى الخط الساخن ١١٨ و٢٦٪ في التوجّهات إلى اقسام الخدمات الاجتماعيّة والى مراكز علاج العنف الأسريّ والوقاية منه، فضلاً عن زيادة بنسبة ١٢٪ في عدد الملفّات التي تم فتحها في الشرطة بسبب العنف بين الأزواج.

وتبيّن أنّه في العام ٢٠٢٠ قتلت ١٣ امرأة من قبل أزواجهنّ - وهذه زيادة قدرها ١٦٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩. تؤكّد هذه الزيادة الكبيرة ضرورة زيادة نشاطات الخدمات الاجتماعيّة لمنع هذه الظاهرة، رصد الأسر المحبوسة في دائرة العنف، تقديم المساعدة والدعم لضحايا العنف وإعادة تأهيل الرجال الذين يمارسون العنف. يُوصى بأن يتمّ التعامل مع هذه الظاهرة بالتعاون بين جميع الهيئات العاملة في الميدان، وأن يتمّ ضمان الحفاظ على التسلسل العلاجيّ - سواء عند المصابين أو مسبّبي الإصابة، والتأهيل المناسب للمعالجين والتقليل من عبء العمل عليهم. مواجهة هذه الظاهرة تشكل تحدّياً صعباً ومركزيّاً أمام العديد من الأطراف في هذا المجال، بما في ذلك وزارة الرفاه، السلطات المحلّيّة، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الأمن الداخليّ، الشرطة وهيئة مكافحة العنف - وهو التعاون انطلاقاً من منظور منهجيّ للقضاء على ظاهرة العنف بين الأزواج، التي تسبّب أضراراً فوريّة وطويلة الأجل للفرد والمجتمع.

تمييز في توزيع الوزارة لوظائف الأقسام الاجتماعية

وبيّن الفصل الذي يتناول موضوع تمويل خدمات الرفاه، أن طريقة إقرار الميزانيّات لأقسام الخدمات الاجتماعيّة في السلطات المحلّيّة، يمكن أن تزيد من الفجوات بين السلطات الضعيفة والسلطات القويّة. فلقد تبيّن أنّ هناك فجوات في توزيع الوظائف من قبل وزارة الرفاه لأقسام الخدمات الاجتماعيّة في السلطات المحلّيّة في العناقيد الاجتماعيّة - الاقتصاديّة المنخفضة وكذلك في المناطق البعيدة عن المركز. طريقة خصم الأموال التي لم تستغلّها سلطات محلّيّة ونقلها إلى سلطات محلّيّة أخرى ليست شفّافة، كما أنّ مقرّ الوزارة لا يعلم ما هي المبالغ التي تم تحويلها وإلى أي جهة. في غياب المعلومات وفي غياب تحكُّم الوزارة بهذه التحويلات الماليّة في ألويتها، لا يمكن معرفة ما إذا كانت الأموال التي خُصمت لم يتم تحويلها من السلطات الضعيفة إلى السلطات القوية. لم تنشر وزارة الرفاه للجمهور بشفافيّة عشرات الصيغ المصممة لتخصيص الأموال والوظائف. من أجل تحسين مجمل العلاج لمتلقي خدمات الرفاه، من اللائق أن تعمل وزارة الرفاه، بالتعاون مع السلطات المحلّيّة، لإصلاح النواقص التي وُجدت لصالح متلقّي خدمات الرفاه كأفراد، ولصالح المجتمع من منظور شامل.

رقابة على قضية اجتماعيّة بحتة أخرى تناولت موضوع سفريّات التلاميذ في السلطات المحلّيّة. يحقّ لأكثر من ٣٠٧,٠٠٠ تلميذ التنقل بسفريّات، وبالفعل يتمّ نقلهم بسفريّات يوميّاً للدراسة في المؤسّسات التعليمية التي يتعلّمون فيها؛ بعضهم ينقل بالسفريّات مسافة عشرات الكيلومترات من مكان إقامتهم. تقدر التكلفة السنوية لنقل التلاميذ التي تتحمّلها السلطات المحلّيّة بـ ٢,٧ مليار شيكل، تشارك فيها وزارة التربية والتعليم بمبلغ ١,٤-١,٥ مليار شيكل. بيّنت الرقابة نواقص في كلّ ما يتعلّق بتمويل السفريّات، وظروف الأمان للتلاميذ الذين ينقلون بهذه السفريّات، بما في ذلك:

غياب أنظمة سفريّات آمنة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة

لم تفحص وزارة التربية والتعليم ما إذا كان من الضروريّ تحديث الشروط المحدّدة منذ حوالي ١٣ عاما، والتي استندت إليها في الحسابات مع السلطات المحلّيّة، وتحديث قرار اتخذته في مطلع العام ٢٠١٢. في أعقاب ذلك، بلغت مشاركة وزارة التربية والتعليم في تكلفة جزء من سفريّات التعليم الخاص في السلطات التي تمّ فحصها ٣٦٪ إلى ٦٤٪ بدلاً من ٥٠٪ إلى ٨٥٪ - نسبة المشاركة التي حددتها لتلك السلطات المحلّيّة. لم تصدر أنظمة سفريّات آمنة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من سنّ ٣ أعوام فصاعداً. لم تنفّذ السلطات المحلّيّة التي تم فحصها عمليات رقابة وإشراف كما ينبغي على طريقة تنفيذ السفريّات. رقابة الشركة الاقتصاديّة لمركز السلطات المحلّيّة في السلطات التي تعاقدت معها، نُفّذت بوتيرة أقلّ من المطلوب؛ معالجة النواقص التي تبينت من خلال الرقابة ومن الشكاوى التي تتناول سفريّات التلاميذ لم تكن مُرضية. ويجب على وزارة التربية والتعليم والسلطات المحلّيّة إصلاح النواقص لضمان نقل التلاميذ بأمان إلى المؤسّسات التعليميّة وإعادتهم بأمان إلى بيوتهم، وفقا لشروط السلامة الملزمة. ويوصى أيضاً بأن يكمل وزير التربية والتعليم وضع أنظمة سفريّات آمنة للأطفال الصغار والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

السلطات المحلّيّة لم تكن مستعدّة بشكل كافٍ للفيضانات

شمل تقرير المراقب أيضاً فصلا خاصّا حول موضوع الاستعداد لحدوث فيضانات والحماية منها. خلال شتاء العام ٢٠٢٠، هطلت عدة مرات أمطار غير عادية، ممّا أدّى إلى حدوث فيضانات وحالات غمر شديدة، خاصّة في المدن الساحليّة. في هذه الحوادث فقد سبعة أشخاص حياتهم ولحقت بالممتلكات والبنى التحتية أضرار تقدّر بعشرات الملايين من الشواكل.

تبيّن في الرقابة التي تناولت موضوع استعداد السلطات المحلّيّة للفيضانات وحالات الغمر وأدائها خلال شتاء ٢٠٢٠ أنّ السلطات المحلّيّة التي تمّ فحصها لم تكن مستعدّة بشكل كافٍ للفيضانات وحالات الغمر في شتاء العام ٢٠٢٠، ولم تكن مستعدّة بما فيه الكفاية لمثل هذه الأحداث وحتى لأحداث أكثر حدّة متوقّعة في المستقبل القريب، بسبب الزيادة في شدّة هطول الأمطار والتوسّع الكبير في المناطق المبنيّة. لم تتمّ تسوية مسألة استعداد السلطات المحلّيّة لحالات الطوارئ المدنيّة، وقسم من بنى المجاري التحتية قديم ولم تتمّ ملاءمته للسيناريوهات المرجعيّة المحدّثة لكمّيّات الأمطار المتوقّعة وقدرات التدفّق والامتصاص المطلوبة. لم تتّخذ بعض السلطات التي شملها الفحص خطوات تحضيريّة كافية لفصل الشتاء؛ ولم تُجر تدريبا لأجهزة الطوارئ فيها لمواجهة الفيضانات وحالات الغمر.

بالتزامن مع فحص نشاطات السلطات المحلّيّة، جرى فحص عمل الوزارات وسلطات تصريف المياه، وعُرضت نتائج الرقابة في فصل الوقاية من أضرار الفيضانات. في العقود الأخيرة، تسارع التمدن في البلاد، ممّا أدّى إلى تقليص المناطق المفتوحة واتّساع المنطقة غير النفّاذة لتغلغل الجريان العلويّ للمياه. يزيد هذا الأمر من مخاطر تفاقم الأضرار الناجمة عن الفيضانات، ويجعل ضرورة الاستعداد على صعيد البنى التحتيّة لعلاج الجريان العلويّ والتعامل مع أحداث الفيضانات الأمر الأكثر أهمّيّة. بيّنت الرقابة أنّه لسنوات كان تنفيذ الأعمال التي قامت بها الدولة للحدّ من أضرار الفيضانات ملقًى على عاتق السلطات المحلّيّة وسلطات تصريف المياه، التي تعمل في أحواض مختلفة في جميع أنحاء البلاد، ولا تعتمد على رؤية شمولية لأحواض التصريف وعلى تحليل قطريّ. كما تبيّن أنّه لا توجد هيئة منظّمة واحدة تتعامل مع مسألة الجريان العلويّ، إذ تُقسّم معالجة هذا الموضوع بين هيئات حكوميّة وبلديّة ذات مصالح وأولويات مختلفة.

مع انتهاء ولاية رؤوفين ريفلين: رئيس الدولة «الذي وضع إسرائيل أمام المرآة»!

بقلم: يارون ديكل (*)

حين دخل رؤوفين (روبي) ريفلين إلى مقر رؤساء إسرائيل في تموز ٢٠١٤، كان قد توصل مسبقاً إلى قرار مركزي بارز: أن يكون هو نفسه، وعلى نحو خاص أن لا يكون شمعون بيريس (رئيس الدولة السابق). فبيريس الذي وصل إلى الرئاسة في جيل ٨٤ عاما، بعد أن كان قد نجح في ترؤس الحكومة، وتولى وزارات الخارجية، والدفاع والمالية، ومع مسيرة وظائف حكومية امتدت على مدار ٦٠ عاما، انشغل في فترة ولايته كرئيس للدولة إلى حد غير قليل في علاقات إسرائيل الخارجية. كان بمثابة «وزير أعلى للخارجية». أما ريفلين، الذي انكشف على الأنظار العامة بين الجمهور لأول مرة بصفته رئيساً لفريق بيتار القدس، فقد عرف أنه سوف يحقق النجاح فقط لو تركز في دولة إسرائيل داخلياً. فهو قد وصل إلى الوظيفة وقد قرّ قراره على البقاء شعبيا، وأن لا يسمح للوظيفة العالية في السلطة بأن تدب فيه الغرور.

أدرك ريفلين بأن تحديات إسرائيل هي قبل كل شيء في الحلبة الداخلية. لقد ظل نفسه الذي يعرفه الجميع: سهل الوصول إليه، دافئ، إنساني ولا يخجل من ذرف دمعة وحكاية نكتة. حتى معارضوه أيضا لن يتمكنوا من إنكار أنه يتمتع بسحر خاص، وأن معظم وقته كان مخصصا للقيام بأفعال حسنة. لكن الجانب القوي للنشر عنه تعلق على نحو أساس باتصالاته مع المستوى السياسي. في معارك الانتخابات الخمس الأخيرة خلال فترة ولايته، كان الرئيس أبعد ما يكون عن تذوّق العسل.

كان أحد أول أفعاله حين وقف أمام الكاميرات بجانب فتى تعرض للإهانة والاذلال من قبل زملائه في شبكات التواصل الاجتماعي. وفي فيديو قصير ومثير للانفعال أنتجه مقر رئيس الدولة، شوهد الاثنان معاً، الرئيس والفتى، وهما يتصفحان لافتات كارتونية كبيرة كتبت عليها مقولات تدعو إلى احترام كرامة الغير. ولكن بعد سبع سنوات من ذلك ينهي ريفلين فترة ولايته كرئيس بشعور معين من تفويت الفرصة. هناك كثيرون في اليمين الإسرائيلي ممن أداروا لهم ظهره. والتحريض ضده في شبكات التواصل الاجتماعي ازداد وتعاظم أكثر فأكثر. إنه ليس رئيس إجماع، مثلما كان يحلم بأن يكون. ريفلين اليوم هو على ما يبدو، ليس نفسه الذي كان عام ٢٠١٤، ولكن اليمين الذي جاء منه ريفلين ليس نفس اليمين أيضاً.

في هذه الأيام يجري العمل في مقر رئيس الدولة على إعداد كراس يلخص فترة ولاية الرئيس العاشر. هذا الكراس المؤلف من نحو ٦٠ صفحة، يبدأ بما يمكن اعتباره العنوان المركزي في رئاسته: «خطاب القبائل/ الأسباط». في هذا الخطاب رسم الرئيس صورة لأربع قبائل/ أسباط تعيش الواحدة بجانب الأخرى في دولة إسرائيل: العلمانيون، المتدينون، الحريديم والعرب. إن وزير التاريخ سوف يتذكر على نحو أكيد هذا الخطاب بكونه محورا مؤسسا في رئاسة ريفلين. الصدامات التي اندلعت في المدن المختلطة خلال عملية «حارس الاسوار» أثبتت للرئيس بأنه كان على حق، وهو يشعر بأن خطابه الذي ألقاه في حزيران ٢٠١٥ كان أشبه بالتشخيص المسبق الذي حقق نفسه لاحقا. صحيح أن القبائل المذكورة تعيش الواحدة بجانب الأخرى، ولكنها لم تدرك كيفية العمل والتعاون مع بعضها البعض. فقد كان اندلاع الصدام مسألة وقت فقط. بعد وقت قصير على عودة الهدوء في عكا، وادي عارة، اللد ويافا، سعوا في مقر رئيس الدولة إلى تنظيم اجتماع طارئ للمدن المختلطة. تم التوجه إلى وزارة التربية والتعليم التي ردت بتجاهل وبرود. كلمة «شراكة»، التي كان يفترض أن تتلألأ في عنوان الاجتماع المخطط له، تم رفضها وشطبها. ناهيك عن أن عبارة «التعايش المشترك» تعرضت لنفس المصير. في حكومة بنيامين نتنياهو المنتهية هاتان الكلمتان لم يتم اعتبارهما أمرا يليق التفاخر به. لقد اصطدم التوجه الرسمي لدى ريفلين بالشروخ وبالكراهية، التي تعمقت وتعاظمت في سنوات ولايته السبع.

ماذا كانت تلك النقطة التي واجه فيها اليمين الرئيس الليكودي بوجه متجهم، وهو الذي تربى في بيت «تنقيحي» (التيّار الصهيوني اليميني المتشدّد الذي تعود جذور «الليكود» الحالي إليه - المترجم)، وكانت شخصيات مثل مناحيم بيغن وزئيف جابوتنسكي هي الشخصيات التي بجّلها في فترة شبابه؟ في اليمين يشيرون إلى أول خطاباته التي ألقاها في الكنيست، مع افتتاح الدورة الشتوية للبرلمان في تشرين الأول ٢٠١٤، بعد شهرين من انتهاء عملية «الجرف الصامد» (العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة، حينذاك - المترجم)، جاء رئيس الدولة محملا بأقوال متحدّية، وعلى نحو أساس ضد البلطجة والعنف في شبكات التواصل الاجتماعي. ريفلين لم يتردد، فاقتبس مقولات قاسية جدا اكتبت ضده. «في هذا الصيف خصصنا وقتا غير قصير أيضا، للأسف، لكي نحدد أعداءً من داخل البيت». «أنت مجرد يهودي وضيع كاذب»، هكذا شتمني البعض... «، «إذهب وكن رئيسا في غزة»، «أنت متملق مقرف»، «أنت صفر وأقل من صفر». هذه كانت بعض الشتائم التي قذفت نحوي»، قال الرئيس. أعضاء الكنيست وعلى نحو خاص أعضاء الكنيست في اليمين، أصيبوا بالذهول. هذا الرئيس الجديد وضع أمامهم مرآة لم يكونوا متعودين عليها. لاحقا جاء قراره بإلغاء مشاركة (المغني) عمير بنيون في حفل نظّمه مقر رئيس الدولة، في اعقاب أغنية مهينة قام بكتابتها. وهنا بدأت التساؤلات في اليمين: هل يعمل ريفلين لكي يثبت للمعسكر الآخر أنه «رئيس للجميع»؟ هل يسعى للتوضيح أمام الجميع خطأ من اعتبر أن بيت الرئيس سيكون فرعا لليكود؟

لم يقابَل خطاب القبائل بالترحاب في صفوف الصهيونية الدينية أيضا. صحيح أن ريفلين زار الخليل والمستوطنات أكثر من أي رئيس آخر سبقه بل أكثر حتى من رئيس حكومة اليمين بنيامين نتنياهو نفسه، ولكن مضمون أقواله في ذلك الخطاب لم يكن سهلا على الهضم. حقيقة أن الصهيونية الدينية وجدت نفسها تذهب متكاتفة مع قطاعين غير صهيونيين - العرب والحريديم - كانت مسألة غير قابلة للاستيعاب بنظر زعمائها. المنشور الذي عممه الرئيس بعد جريمة القتل الرهيبة في دوما، التي تم فيها إحراق عائلة دوابشة العربية وهم أحياء ونيام بأيدي يهود من اليمين المتطرف، ما زال صداه يتردد. «أبناء شعبي اختاروا الإرهاب وفقدوا صورتهم الإنسانية»، كتب ريفلين. والحقيقة أن موظفي طاقم الرئيس هم الذين كتبوا هذا المنشور وعمموه بعد أن عبّر جهاز الأمن العام (الشاباك) عن الخشية من أن حادثة دوما سوف تجر أعمالا إرهابية من قبل فلسطينيين واندلاع انتفاضة ثالثة. هم من عمّم هذا المنشور في شبكات التواصل الاجتماعي. وحين اكتشف الرئيس ما كُتب كان قد فات الوقت على تغييره. وريفلين أصدر إليهم التعليمات بعدم تغيير الصياغة. وذلك بإدراك كامل منه بأن أي تغيير سيتحول إلى عنوان بحد ذاته. إلى حين كتابة هذا المنشور وعلى الرغم من أن جرائم قتل عربٍ بأيدي يهود قد وقعت في السابق، لم يكن هناك رئيس إسرائيلي قد سمى المنفذين اليهود «إرهابيين».

لو سئل الرئيس المنتهية ولايته كيف تميز عمله ونشاطه أمام حكومات نتنياهو في السنوات السبع الأخيرة التي شكلت ولايته؟ يمكن الافتراض بأنه سيصفها بكلمتين: «معركة كبح». فقد كبح قانون القومية الأصلي، وفي خطوة استثنائية لا مثيل لها توجّه إلى الكنيست طالبا شطب البند الذي تطرق إلى إقامة بلدات منفصلة للعرب وأخرى لليهود. بموازاة ذلك عمل خلف الكواليس لمنع سنّ قانون المؤذّن (خفض صوت الآذان في المساجد بشكل قسري - المترجم)، بعد أن تلقى مكالمات هاتفية من الرئيس المصري والملك الأردني. في قضية (الجندي القاتل) إليئور أزاريا التي هزت الدولة، وقف ريفلين بالكامل إلى جانب رئيس هيئة أركان الجيش السابق غادي أيزنكوت. وقد قام أيضا بكبح الدعوات التي ألقيت في الكنيست لإعطاء عفو رئاسي للجندي الذي أدين بالقتل، في حين تحول أزاريا نفسه في نظر جهات كثيرة في اليمين إلى «بطل إسرائيل». هذه الأمثلة تشكل قائمة جزئية فقط.

كلمان ليبسكيند، وهو أحد الصحافيين البارزين الذين يحظون بالتقدير من صفوف اليمين، لم يتردد وكتب: «هناك أمر سيء يمر على ريفلين منذ انتخابه رئيسا للدولة. حين أطلق إعلان نوايا عبر عما يرغب فيه كمن جاء من المعسكر القومي لإقامة تواصل مع جماهير إضافية، كان هذا توجها إيجابيا. وكذلك حين قام بفعل كل شيء من أجل تقريب عرب إسرائيل لم يكن هناك فعل لائق أكثر من هذا. ولكن ريفلين لم يتوقف، يوما بعد آخر، أسبوعا تلو الأسبوع، من حدث إلى آخر، من تصريح إلى آخر، وريفلين يبتعد وينقطع وينفصل».

لقد كانت العلاقات التي ربطته ببنيامين نتنياهو علاقات سيئة منذ اللحظة الأولى، حين أطلق رئيس الحكومة حربا شعواء ضد هذا العضو في حزبه كي لا يتم انتخابه لوظيفة الرئيس، ووصلت الأمور إلى درجات هذيانية وصلت إلى حدّ إطلاق محاولة فجائية لإلغاء مؤسسة الرئاسة برمتها. الرئيس المنتخب لم ينس ولم يغفر. رفض أن يدع هذا الجرح يلتئم. نتنياهو من جهته، اهتم بأن يلقي بالحطب في موقد لهيب النيران التي لفت العلاقات مع الرئيس، ومن فترة إلى أخرى، أطلق نحوه اتهامات بحياكة مؤامرات. على الرغم من الاتهامات، التي جعلت ريفلين يغلي غضباً في كل مرة من جديد، ففي المرات الخمس التي توجهت إسرائيل فيها إلى انتخابات في فترة رئاسته ألقى مهمة تشكيل الحكومة على نتنياهو الذي يكنّ له كراهية تامة. والغضب ظل جانبا.

كان ريفلين ولا يزال صوتا رسميا وباعثا على التهدئة في فترات الضائقة والأزمة أيضا. كان الوحيد الذي زار جميع المستشفيات في إسرائيل من أجل تقديم الشكر لطواقم الأطباء على أدائها في فترة سنة كورونا القاسية. وفي آخر أسابيع ولايته أظهر كيف أنه يمكن العمل كشخص ناضج ومسؤول في أصعب الأوقات حين كان الدم يُسفك والغرائز تهيمن وتسيطر وتعربد. في الليلة التي وقعت فيها جرائم اللينش في عكا وبات يام، كان هذا هو الرئيس وحده الذي وقف أمام الجمهور على شاشات قنوات التلفزيون الثلاث كي يطلق صرخته ضد مثيري الشغب العرب واليهود الذين مسوا بمواطنين أبرياء بسبب هويتهم الإثنية لا غير. أطلق الصوت الذي يناشد الجميع التوقف وتهدئة الأمور.

إن الرئيس العاشر لدولة إسرائيل لا يترك المنصة العامة كرمز للإجماع الذي كان يأمل بأن يكونه. الرئيس الذي سبقه، بيريس، أنهى ولايته وهو أكثر شعبية منه. ولكن ريفلين يخرج من مقر رئيس الدولة وهو راض تماما عما فعله في سنواته السبع. العام ٢٠٢١ الرئيس ليس نفس الرئيس واليمين، الذي سبق أن حمله على الأكتاف في الماضي، ليس نفس اليمين. لو سألوا ريفلين ما إذا كان هناك شيء يندم عليه، مقولة كان ربما يفضل محوها، فسيرد كما يبدو بالنفي التام. ربما ما عدا استضافة ابنته في ليلة عيد الفصح العبري خلال كورونا. لقد خرج من بيت مقر الرئيس وقد فقد شريكة حياته. زوجته نحاما التي اهتمت على الدوام بأن توازن أداءه وأن تشدد من وثاق ارتباطه بالجمهور.

إن المرآة التي وضعها ريفلين أمام المجتمع الإسرائيلي، وخلال سنوات مليئة بالتحديات على نحو خاص، ستظل جزءا من إرثه حتى لو لم يحب الجميع الصورة التي رأوها فيها.

(*) كاتب المقال هو محلل الشؤون السياسية في قناة التلفزيون الإسرائيلية «كان ١١» التابعة لهيئة البث الرسمية الإسرائيلية الجديدة. ونُشر في مجلة «ليبرال» العبرية. ترجمة خاصة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية